

# المبحث الأول

## الإطار المنهجي

### المقدمة :

يلعب التمويل دوراً مهماً في توفير الاحتياجات المالية للمنشأة الاقتصادية، وذلك من خلال توفير الأموال اللازمة التي تستغل في المجالات الاستثمارية المختلفة سواء كان للأفراد أو المؤسسات وذلك ينعكس إيجابياً على كفاءة هذه المنشآت ، وان تنوع احتياجات ورغبات الافراد وتطورها وارتفاعها تزيد الحاجة الى الائتمان، فالمؤسسات الانتاجية والتوزيعية تقتض لتواصل نشاطها او لتزويده توسعا، سواء كانت تواجه عجزا في السيولة او التي ترغب في الزيادة، لذلك يعتبر التمويل هو المحور الاساسي الذي يدور حوله قرار التمويل المصرفي، فهو يحدد طبيعة الموارد التي توجه لمقابلته وكيفية سداد التمويل والضمانات التي يقبلها البنك، كما يستند قبول البنك لتقديم التمويل المطلوب على دراسات متعددة لقياس المخاطرة الائتمانية التي يتعرض لها تختلف مفاهيمها وادواتها وفقا للغرض من التمويل. لقد اصبح التمويل الاصغر او تمويل المشروعات الصغيرة من اهم واكوي الاليات لمكافحة الفقر في مختلف بلدان العالم، ويعتبر ايضا مصدر هام ورئيسي لارباح اي مصرف، وتعتمد المصارف عليه بشكل كبير في استثماراتها اذ يشكل جوهر نشاطها وهناك دائما مخاطر تصاحب هذا التمويل من شأنها ان تؤثر على مركز المصرف وجدارته الائتمانية، فاذا استطاع المصرف استخدام التمويل بالشكل الصحيح فان ذلك يعمل على استقراره ويجنبه مخاطر السيولة، واذا لم يستطع فان ذلك ينعكس سلبا على ادائه وسمعته في السوق المصرفي، توجد العديد من اساليب السيطرة والحد من مخاطر الائتمان المصرفي في مرحلة دراسة القروض ومرحلة التفاوض ومرحلة ما بعد منح الائتمان ، ولايستطيع اي شخص ان ينفي وجود المخاطر لأن حتمية وجودها وارد، كما لايستطيع اي شخص منتج ان يزيلها كليا من طريق نشاطه، ولكن نستطيع ان نتقاداتها ونقل قدر الامكان من اثارها<sup>(1)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> عبد المطالب عبد الحميد ، الائتمان المصرفي ومخاطره (منهج كامل)( القاهرة ، دار النشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، ط1، 2010م) ص:19.

## مشكلة البحث :-

تعتبر المؤسسات المالية المصرفية احدى الادوات التي تساهم في تمويل المشروعات الصغيرة من اجل تحقيق تنمية اقتصادية تؤدي بالنهوض الاقتصادي لدى اصحاب الدخل الصغيرة ،لكن لهذا التمويل مخاطر تقف حبال تمويل هذه المشروعات لذلك جاءت مشكلة البحث من خلال الاسئلة التالية:

1/هل هناك علاقة بين نسبة التعثر وحجم التمويل ؟.

2/ هل مساهمة المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة ضعيفة (منحرفة)؟.

## اهداف البحث :-

1/ التعرف على دور المخاطر التمويلية في السيطرة على التعثر نحو المشروعات الصغيرة .

2/ معرفة انواع مخاطر التمويل وكيفية تحليلها وطرق قياسها .

3/ يهدف الى إبراز دور المؤسسات المالية لتمويل المشروعات الصغيرة ومن ثم ازالة الفقر او العمل على تخفيض حدته.

## اهمية البحث :-

تكمن اهمية البحث في الاتي:

### الأهمية العلمية:

ركزت الدراسات السابقة على حصر مخاطر التمويل في البنوك التجارية السودانية دون التركيز على أثر تلك المخاطر لحجم التمويل في المشروعات الصغيرة ، وجاء هذا البحث ليناقد تلك المعوقات والمشاكل التي تعوق المشروعات الصغيرة وأثرها الكبير على التنمية الشاملة للمجتمع خاصة في الدول النامية مما يؤدي الى وضع رؤية مستقبلية لتنمية المشروعات الصغيرة .بالاضافة الى ان الدراسة الحالية استحدثت الفترة الزمنية اذ انها غطت الفترة (2007-2013).

### الأهمية العملية:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة وجد الباحث ان دراسة **نهى** تناولت اساليب تغطية مخاطر التمويل في البنوك التجارية السودانية في الفترة (1999 - 2005)، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي للوصول الى النتائج ومناقشة الفرضيات ،اما الدراسة الحالية تناولت اثر المخاطر التمويلية على تحقيق اهداف المشروعات الصغيرة، استخدمت المنهج الاحصائي و القياسي للوصول الى النتائج ومناقشة الفرضيات ،اما دراسة **مشاعر** جاءت بعنوان آثار تمويل المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة في الفترة 2000 -

2007 ) واستخدمت المنهج الاحصائي التحليلي والمنهج الوصفي بغرض الوصول الى النتائج ومناقشة الفرضيات اما الدراسة الحالية اختلفت مع دراسة مشاعر في انها اهتمت بالفترة من(2007- 2013) ،بالاضافة الى ان الدراسة الحالية استخدمت المنهج الاحصائي والقياسي دون المنهج الوصفي، واخيرا دراسة حازم تناولت مخاطر التمويل المصرفي بالمصارف السودانية (2000-2008)، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، هذه الدراسة اختلفت مع الدراسة الحالية اذ انها اهتمت بالكل والدراسة الحالية جاءت جزئية واختلفت في المنهجية اذ انها استخدمت المنهج الاحصائي والقياسي بالاضافة الى ان الدراسة الحالية اخذت الفترة (2007-2013) وهي اكثر حداثةً .

### **فرضيات البحث :-**

- 1- هناك علاقة عكسية بين نسبة التعثر وحجم التمويل.
- 2- مساهمة المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة ضعيفة (منحرفة).

### **منهج البحث :-**

يستخدم هذا البحث المنهج الاحصائي والقياسي.

### **مصادر وادوات جمع البيانات :-**

يعتمد هذا البحث على نوعين من المصادر :-

- 1/ مصادر اولية : تتمثل في المقابلات الشخصية مع المختصين في المجال.
- 2/ مصادر ثانوية : تتمثل في تقارير بنك الشمال الإسلامي و المراجع واوراق العمل والرسائل الجامعية والانترنت.

### **حدود البحث :-**

مكانية : بنك الشمال الإسلامي – السودان.

زمانية : ( 2007 – 2013م).

### **هيكل البحث :-**

يحتوي البحث على اربعة فصول فصل تمهيدي و يشتمل على مشكلة واهمية واهداف وفروض البحث والمنهجية المتبعة للحصول على البيانات وكذلك حدود البحث والدراسات السابقة ، بينما يشتمل الفصل الأول على الاطار النظري: طبيعة التمويل والمخاطر وذلك في ثلاثة مباحث المبحث الأول: مفهوم التمويل والمبحث الثاني: مخاطر التمويل ،اما المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامية، في الفصل

الثاني يتناول الباحث مفهوم المشروعات الصغيرة والمعايير المستخدمة لتعريفها وذلك ايضا في ثلاثة مباحث, المبحث الأول ماهية المشروعات الصغيرة, المبحث الثاني خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة. والمبحث الثالث رؤية مستقبلية لتنمية المشروعات الصغيرة، اما الفصل الثالث: يتناول المشاكل والمعوقات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمخاطر التي تواجهها ذلك في ثلاثة مباحث, المبحث الأول: نظرة عامة على المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة , المبحث الثاني: المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة المبحث الثالث: المخاطر التي تواجه المشروعات الصغيرة, واخيراً الفصل الرابع وهو الإطار التطبيقي ويتكون من المبحث الأول تحليل البيانات ،أما المبحث الثاني مناقشة الفرضيات، المبحث الثالث النتائج والتوصيات .

## المبحث الثانى

### الدراسات السابقة

**أولاً:** نهى عبد الرحيم يعقوب سليمان (2005م) ماجستير التكاليف والمحاسبة الإدارية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: بعنوان اساليب تغطية مخاطر التمويل فى البنوك التجارية السودانية الفترة (1999م – 2005م).

#### اهداف البحث: تتمثل فى :

- 1- معرفة انواع مخاطر التمويل وكيفية تحليلها وطرق قياسها.
- 2- تقييم الدور الذى تلعبه السياسات الرقابية للبنك المركزى بتقليل مخاطر التمويل.
- 3- تقييم الأسس السليمة المناسبة لتغطية المخاطر فى البنوك التجارية والى ضرورة إدارة مخاطر التمويل بالصورة السليمة.

#### منهجية البحث :

يتبع البحث المنهج الوصفى التحليلى فى تحليل البيانات الحقلية الأولية والثانوية والمنهج التاريخى بدراسة الخلفية التاريخية والمنهج الاستقرائى لدراسة الحاضر وتصوير المستقبل.

#### اهم النتائج:-

- 1- يتم استخدام طرق مناسبة فى تغطية مخاطر التمويل وقد كانت فاعلية تطبيقها مختلفة فى البنوك التجارية موضع البحث، كما انها قد تفاوتت فى فعاليتها من وقت لآخر خلال فترة البحث.
- 2- سياسة التمويل المستخدمة فى البنوك التجارية مستمدة من سياسات البنك المركزى ومتكاملة معها.
- 3- الاهتمام بتدريب العاملين على الرغم من اهميته لا يرتفع للمستوى المطلوب.

**ثانياً:** مشاعر عوض ادريس (2007م) ماجستير فى الدراسات المصرفية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – بعنوان: اثار تمويل المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة فى الفترة (2000 – 2007م).

#### اهداف البحث:-

يهدف هذا البحث الى إبراز دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة ومن ثم ازالة الفقر والعمل على تخفيف حدته.

#### منهج البحث:-

استخدام المنهج الاحصائي التحليلي وذلك لتحليل المعلومات بغرض الوصول الى النتائج التي يسعى البحث الى تحقيقها عن طريق استخدام الاساليب الاحصائية بالاضافة المنهج الوصفي.

#### اهم النتائج:-

1/ التمويل المقدم من المؤسسات المالية والمصارف التجارية والمتخصصة الى المشروعات الصغيرة ضئيل جدا عند مقارنته بالتمويل المقدم للقطاعات الاخرى مما يؤثر سلبا على استمرارية هذه المشروعات.  
2/ حجم التمويل المناسب له اثر كبير ودور رئيسي في نجاح المشروعات الصغيرة وتمويل الكافي يسهم في نجاح واستمرارية المشروعات .

3/ يعتبر التمويل الاصغر عنصرا هاما لاستراتيجية تقليل الفقر لان تملك الاصول وتقديم الاموال من شأنه تمكين الفقراء من زيادة الدخل وتنظيم وتيرة الاستهلاك, وبالتالي توسيع قاعدة الاصول, وتقي تعرضهم للصدمات الخارجية التي هي جزء من حياتهم اليومية.

**ثالثاً:** حازم احمد حسن على (2008م) ماجستير فى الدراسات المصرفية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - مخاطر التمويل المصرفي بالمصارف السودانية (2000 – 2005م).

#### اهداف البحث :-

- معرفة المخاطر التى تواجه المصرف فى التمويل والقاء الضو عليها.
- كيفية تفادى هذه المخاطر وذلك بمعرفة الاساليب المتبعة فى هذا المجال.

#### منهج البحث :-

يتبع هذا المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة فى علاج مشكلة البحث.

#### اهم النتائج :-

- من خلال البحث تم التوصل لعدة نتائج اهمها :-
- ان حجم التمويل بالبنك ضعيفا خلال الفترة وأن درجة المخاطرة خلال الفترة لم تشكل نسبة كبيرة وانما كانت فى انخفاض مستمر وان البنك اتبع سياسات واضحة لادارة مخاطر التمويل.

### الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة :

الدراسات السابقة ركزت على مخاطر التمويل المصرفي للبنوك التجارية السودانية دون التركيز على اثر تلك المخاطر على حجم تمويل المشروعات الصغيرة .

## المبحث الأول

### مفهوم التمويل

إن النظرة التقليدية للتمويل هي الحصول على الأموال واستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع والتي تتركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على الأموال من عدة مصادر متاحة، ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة وتدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج. ويعرف التمويل على أنه الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بعبارة مجرى النقد والزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد، وبصفة عامة يتمثل التمويل في كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة يساعد على تعظيم القيمة النقدية والمتوقع الحصول عليها مستقبلاً في ضوء النقدية المتاحة حالياً للاستثمار والعائد المتوقع الحصول تحقيقه منه والمخاطر المحيطة به، واتجاهات السوق المالية، كما يعرف أيضاً التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية وهو نابع من رغبة الأفراد ومنشآت الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية، من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلعة والخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب فالهدف منه هو تطويراً لمشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب<sup>(1)</sup>. إن التمويل يعد هو أحد فروع النظرية الاقتصادية، فهو يركز على وصف وتحليل اساليب التمويل المتعددة، ويعرف التمويل بأنه (فن أو علم اونظام معالجة القضايا المالية في الدولة او الشركة وتدبير الاموال والقروض وتنظيم إدارتها)<sup>(2)</sup>، وايضا يعرف التمويل بأنه الامداد بالأموال في اوقات الحاجة اليه<sup>(3)</sup>، وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية:

1. تحديد دقيق لوقت الحاجة له.
  - 2 - البحث عن مصادر للأموال.
  - 3 - المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الانسان.
- ولقد كان التمويل حتى مطلع العشرين يعنى تدبير الأموال والاهتمام بوجود النقدية في خزائن المنشآت حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها المستحقة للغير وهذا يدل على تركيز مفهومه حول الاحتياجات المالية

---

(1) حسن عثمان السمانى، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية بالدول النامية (الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2011م) ص:97.

(2) الصديق طلحة محمد رحمه التمويل الاسلامى في السودان التحديات ورؤى المستقبل (دار النشر شركة مطابع السودان المحدودة 2006م) ص:23.

(3) طارق محمد الحاج ، مبادئ التمويل (القاهرة. دارصفاء للطباعة والنشر والتوزيع 2009م) ص:15.



للمنشآت سواء كانت زراعية او صناعية او تجارية او خدمية اولافراد، وبالتالي إعتبر التمويل هو الحصول على المال من مصادر مختلفة كأصحاب المشاريع والمقرضين وغيرهم، وبهذا يتضح معنى التمويل فى الحصول على الاموال ثم إدارتها وبجانب آخر يعد الائتمان هو الاقتراض الاموال واستردادها، فالتمويل إذن أعم وأشمل من الائتمان، وهو يتعلق ويبحث فى كيفية الحصول على رأس مال واستعماله. فالتمويل مشتق من مجمل النظريات التى تعرضت للمفاهيم الاقتصادية المختلفة، ولقد ساهم العديد من الاقتصاديين أمثال (كينز، وفريد مان) وغيرهم فى طرح الافكار والاراء التى تعبر عن جملة من المقترحات التى ناقشت مثلا التعريفات بوضع النقود والسياسات المالية ومفاهيم العمالة الكاملة والتضخم وغير ذلك كان له أثر كبير فى أمر التمويل والائتمان، فالتمويل يتحدث عن الحصول على الاموال وإدارتها والائتمان يمثل إقراض الأموال واستردادها، ينقسم التمويل إلى عام وخاص: فالعام يشمل الأموال المطلوبة للجهاز الحكومى وإدارته المالية المختلفة، والخاص هو الحاجة الى أموال وإدارتها بواسطة الأفراد والمنظمات والشركات الخاصة وغيرها، فالتمويل سواء كان عاما أو خاص يرجع منشأه إلى الحاجة الاقتصادية للسلع والخدمات التى يحتاجها الناس فى حياتهم اليومية حيث يؤدي رأس المال فى المجتمعات الحديثة دورا رئيسا فى اتساع الحاجات وتنوعها، ومنذ أوائل الخمسينات من القرن الماضى اهتم الكتاب الاقتصاديون بأمر التمويل ونودي به كعلم مستقل بعد أن ازداد الاهتمام بالتحليل المالى، فلم يعد التمويل يهتم ويركز على الاحتياجات المالية فقط وإنما امتد الى النظام المالى ككل بجانب الحصول على الاموال وإدارتها فقد أصبحت مكونات التمويل متعددة وكثيرة شملت (التنظيم المالى- التخطيط المالى- السيولة النقدية- الاستثمار طويل الاجل- اسواق المال). إن مفهوم التمويل لم يعد وصفاً لاساليب الحصول على الاموال بقدر ماهو علم اتخاذ القرارات والادوات والاساليب كطريق لنجاح المؤسسات ويتمثل فى الحصول على الأموال وإدارتها للحصول على أكبر عائد من الأموال المستخدمة فى مختلف الاصول، ومثلما تطورت مفاهيم رأس المال تطورت مفاهيم المشروع أيضا فالمشروع يرتبط بزمان ووقت اقتصادى ومن ثم عائد متوقع من خلال نشاطه بحسبانه وحدة مالية قائمة بذاتها واخيرا بقدرته على تحقيق وتوفير السيولة لتأكيد استثماريته فى المستقبل، وتطورت مفاهيم الائتمان مع التقدم والتطور التكنولوجى والاختراعات المتعددة بعد الحرب العالمية الثانية، لذا فان الائتمان يعرف فى اللغة بأنه (الثقة والطمأنينة) اما كلمة ائتمان credit مشتقة من الكلمة اللاتينية credo والتى تعنى أنا أؤمن وبالتالي فإن الائتمان يعتمد على الثقة فالإصطلاح إئتمان يعنى المقدرة على الاقتراض<sup>(1)</sup>، والاقتراض تعرف أوتعنى تسلم شئ

---

(1) الصديق طلحة محمد، مرجع سابق، ص: 15

ما مع العلم بأنه سوف يعيده هو نفسه اوشينا مماثلا بالطريقة التى يتفق عليها وبعبارة أخرى الاقتراض يعني المقدرة على الحصول على رأس المال او الخدمات في الوقت الحاضر مع التعهد بالدفع فى المستقبل، واخيرا يبقى الاقتراض والتمويل الكامل للدين طريقة مهمة من طرق الحصول على الموارد المالية.

## مصادر التمويل:-

يمكن ان تقسم مصادر التمويل الى:-

اولاً : من حيث الملكية : ( Equity ) تنقسم الى :-

1- التمويل من المالكين أنفسهم وذلك من خلال عدم توزيع الأرباح ,زيادة رأس المال ,ويطلق عليه بأموال الملكية .

2- التمويل من غير المالكين(المقرضين) وقد يكونوا موردين للمنشأة , وبنوك أو مؤسسات مالية ويطلق عليه باموال الاقتراض .

ثانيا :- من حيث النوع وينقسم الى :-

- تمويل مصرفى : وهو الذى نحصل عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

2- تمويل تجارى وهو الذى نحصل عليه من التجار .

ثالثا :- من حيث المصدر وينقسم الى:-

1- تمويل داخلى ويكون مصدره من المؤسسة نفسها أو ممتلكاتها مثل بيع الأصول او تأجيرها أو حجز الأرباح.

2- تمويل خارجى ويكون مصدره من خارج المؤسسة وبعبدا عن ممتلكاتها مثل الاقتراض البنكى, التمويل التجارى, السندات.

رابعا:- من حيث المدة (الفترة الزمنية) التى يتوقع سدادها أو تصفيته فيها وينقسم الى :-

1- التمويل قصير الأجل:-

وهو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجى , ويمثل التمويل الذى يستخدم لتمويل العمليات الجارية فى المشروع ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع فى السيولة والربحية , ويعتبر هذا النوع من التمويل مشكلة مستمرة للمنشآت التى تعتمد فى تسير فاعلياتها وأنشطتها عليه, فهى دائمة البحث عن مصادره, وتكون عادة من المنشآت صغيرة او متوسطة الحجم ذلك ان المنشآت الكبيرة ذات النسبة العالية من الاصول الثابتة لاتعانى من مشكلة التمويل قصير الاجل.

## 2- التمويل متوسط الاجل:

يرتبط التمويل قصير الأجل, كما سبق شرحه بتمويل احتياجات المشاريع الموسمية او الاحتياجات المؤقتة من الأموال لتسير الفعاليات والانشطة الجارية للمشروع , لذا فهو يمتاز بما يسمى بالتصفية الذاتية اي تتم تصفيته خلال فترة تقل عن سنة, اما التمويل متوسط الأجل فيستخدم لتمويل حاجة دائمة للمشروع المقترض كأن يكون لتغطية تمويل أصول ثابتة او تمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين لذا فإن المتفق عليه واعتماد فترة التمويل من سنة الى خمس سنوات فى هذا النوع من التمويل حيث يتم سداد من خلال التدفقات النقدية التى تولد خلال هذا العدد من السنين.

## 3- التمويل طويل الأجل:

يمثل التمويل طويل الأجل الاموال التى تتوفر للمشروع لتمويل القروض الاستثمارية المتاحة, ويمثل التزاما على المشروع كشخصية معنوية مستقلة ان هذا الالتزام يضيف عبئا آخر على المدير المالى للمشروع, يتمثل بضرورة معرفته بما يسمى بأسواق المال, لانه يلجأ اليها فى محاولته للحصول على أموال لأجل طويلة , الى جانب تأثر قرار التمويل بظروف تلك الاسواق من حيث الطرق التمويلية المختلفة والمتوفرة فيها وتكلفة كل طريقة منها, ثم إن بعض المنشآت تكون الحاجة فيها للتمويل طويل الأجل مستمرة بسبب طبيعة عملها, ومن أهم أعمال هذه الأسواق هو توجيه الأموال الفائضة والمتوفرة لدى بعض الوحدات الاقتصادية الى الوحدات الاقتصادية التى تكون بحاجة لها, وهنا تبرز كفاءة المدير المالى فى اختيار المصدر المناسب, والذى تتفق شروطه وكلفته مع إمكانيات المشروع الحالية والمتوقعة.

### أهداف التمويل<sup>(1)</sup> :

1- تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.

2- العمل على تخفيف حدة التضخم.

(1) تجربة السودان فى مجال المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية, مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية (الخرطوم, بنك السودان المركزي,

- 2- العمل على تحقيق العدالة فى توزيع الدخل والثروة قطاعيا وجغرافيا.
- 3- تنمية وحشد الموارد وترشيد استخدامها بحيث يساهم عملاء البنوك بجزء من مواردهم الذاتية لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- 4- مساعدة البنوك على توفيق أوضاعها حسب متطلبات قانون تنظيم العمل المصرفى للبنك السودان المركزى.
- 5- التركيز على معالجة الديون المتعثرة لدى المصارف فى إطار توفيق الأوضاع.
- 6- الاستمرار فى تعميق إسلام الجهاز المصرفى وإبراز شخصية البنك الإسلامى حسب مفهوم البنك الشامل.
- 7- تشجيع قيام المحافظ التمويلية وتطويرها.

### أهمية التمويل:

- تتمثل أهمية التمويل الأصغر من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من خلال النقاط التالية<sup>(1)</sup>:
- 1- توفير فرص العمل الأساسية وغرس مسؤولية التدريب أثناء العمل.
  - 2- المساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى، شكلت مساهمة الأعمال الصغيرة فى الناتج المحلى الإجمالى بالولايات المتحدة الأمريكية (فى العام 1990) حوالى 38% من إجمالى الناتج المحلى الصناعى فى الاردن للعام 1992م.
  - 3- توفير سبل العيش والرزق لعدد كبير من أفراد المجتمع (يقدر بحوالى 100 مليون أمريكى).
  - 4- الاستفادة من إمكانات المجتمع المحلى.
  - 5- تحقيق التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر.
  - 6- توظيف المدخرات وإدخالها ضمن الودائع المصرفية.
  - 7- المساعدة فى توفير إحتياجات المشروعات الكبيرة.
  - 8- المساهمة فى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.
  - 9- يلعب التمويل دورا هاما فى إشباع الإحتياجات التمويلية للمنشآت الاقتصادية لمقابلة تمويل رأس المال الثابت، وتمويل رأس المال العامل.
  - 10- تحتل القروض والتسهيلات الائتمانية المقام الأول بين توظيفات البنوك التجارية وللبنوك غير التجارية كما تعد المصدر الأساسى لإيراداتها. إذا يتمثل دور المشروعات الصغيرة فى النهوض

<sup>(1)</sup> فلاح حسن السيسى، إدارة المشروعات الصغيرة، (عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006م) ص: 30.

بالتممية الاقتصادية بأنها تزيد من الدخول الافراد الذى بدوره يؤدى الى زيادة فى الدخل القومى وبالتالى يتم استثماره مما يزيد من معدل التراكم الرأسمالى, أيضا تساهم في تخفيف حدة البطالة التى تمثل السبب الرئيسى فى التخلف الاقتصادى.

## المبحث الثاني

### مخاطر التمويل

#### مفاهيم المخاطر:

إن دراسة المخاطر والمهدات أصبحت ضرورية فى عالم اليوم، ولابد من الوقوف على جملة من المعانى والتعريفات للمخاطر لتزايد الاهتمام بها مع تنامى حركة التمويل.

## تعريف الخطر:-

فى اللغة (الخطر بفتحيتين هو الإشراف على الهلاك وخوف التلف), يقال هذا أمر خطر أى متردد بين أن يوجد وان لا يوجد<sup>(1)</sup>، ويعرف ايضا بأنه حالة عدم التأكد التى يصعب قياسها لأنها أحيانا تتطوى على أمور معنوية تتم عن تصريفات شخصية يصعب قياسها كميا، هو أيضا عدم التأكد من وقوع خسارة معينة، أن المخاطر جزء لا يتجزأ من أى عمل يقوم به الانسان ولكنها تكتسب أهمية خاصة عندما تكون دراسة المخاطر جزءا من عملية اتخاذ القرارات المالية. وايضا هناك تعريفات أخرى للخطر منها: هو الحادث محتمل الوقوع أى الخطر الذى يمكن له ان يقع ولكن وقوعه ليس حتميا ولا يعتبر الحادث الذى لابد من وقوعه خطرا من وجهة نظر التأمين ومثال لذلك عطب الآلات نتيجة لإستهلاكها التدريجى<sup>(2)</sup>. عموما هنالك نوعان رئيسان للمخاطر هما:

### 1- مخاطر الشركة Company Risk او المخاطر غير النظامية:

وهى المخاطر التى تنشأ عن أمور لها علاقة بالشركة مثل إدارتها ومعاملاتها والمتعاملين معها، والسلع التى تنتجها او الخدمات التى تقدمها، والائتمان الذى تمنحه، ومصادر المواد التى تستعملها فى إنتاج السلعة التى تنتجها , وأسعار صرف العملات التى تتعامل بها إن كان لها معاملات خارج بلدها ومخاطر التصدير ان كانت تصدر لخارج بلدها.

### 2- مخاطر السوق Market Risk اوالمخاطر النظامية:

وهى المخاطر التى يتعرض لها الاقتصاد عموما أوقطاع اقتصادى معين فتتأثر بها جميع الشركات المكونة لذلك القطاع بغض النظر عن قوتها اوضعفها بوصفها شركة منفردة ومن أمثلة مخاطر السوق: الركود الاقتصادى،أو الكوارث الطبيعية أو الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسى أو العدوان الخارجى او الموسم الزراعى او فرض الحصار على الدولة<sup>(3)</sup>.

مخاطر المشروعات الصغيرة : تنقسم المخاطر الى نوعين:أخطار معنوية Moral hazard وهى مرتبطة بسلوك الإنسان من أمانة وصدق وطريقة إدارة.

أخطار مادية Physical hazards وهذه مرتبطة بعوامل خارجية كالأخطار الطبيعية والحريق والسرقة وتعطل الماكينات والأخطار التجارية ككساد الأسواق وإغراق الأسواق.

(1) الصديق طلحة محمد رحمة، مرجع سابق، ص:47.

(2) شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة , ورقة عن تأمين مخاطر التمويل الأصغر .

(3) زياد رمضان, محفوظ جودة, إدارة مخاطر الائتمان, (دار النشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ط 2 2010م) ص:35.

## الأخطار المتوقعة :

- تبديد مال المشروع .
- سوء إدارة المشروع.
- كساد الأسواق.
- تدنى أسعار بيع المنتج او الخدمة .
- حوادث وحريق وسرقة المركبات والدراجات البخارية .
- إصابات العمل.
- أخطار الزراعة.
- وفاة أو عجز صاحب المشروع عن العمل .

## مخاطر التمويل: The Risks of finance:

تعرف بانها احتمال فشل العميل او الطرف الاخر counterparty او عدم رغبته في سداد ما عليه من التزام في الزمن المحدد ووفقا للشروط المتفق عليه<sup>(1)</sup>.  
يمكن أن تقسم مخاطر التمويل إلى <sup>(2)</sup>:

- مخاطر مادية.
- مخاطر فنية.
- مخاطر اقتصادية.

**المخاطر المادية: Physical Risks** وهي تلك المخاطر التي قد تؤدي الى تلف بعض السلع المادية التي هي نتاج العمل الذي تم تمويله وفي هذه الحالة لانستطيع أن نسدد المبالغ التي اقترضناها (مولنا أنفسنا بها) مما يلحق بنا خسائر إضافية ، والامثلة على هذا النوع من المخاطر كثيرة ،منها تلف المخزون من الطعام بسبب الحشرات او الحيوانات او تلف المنزل بسبب حريق أو فيضان أو تلف السفينة بسبب الأعاصير .

**المخاطر الفنية: Technical Risks** : وهي تلك المخاطر التي تتبع من حقيقة أن مهارة المنتج قد لا تتناسب مع طموح خطته، ومن أجل ذلك فإنه بالرغم من الوسائل المعروفة فإن المنتج قد يفشل

---

(1) منشورات بنك السودان المركزي 2013.

(2) طارق محمد الحاج ،مبادئ التمويل(القاهرة) ، دار النشر دار صفاء للطباعة والتوزيع، ط1 2009م) ص:20

فى الشئ المرغوب لانه غير مؤهل فنيا لاستخدام عناصر الإنتاج، خاصة التعامل مع الآلات الحديثة ،او إذا نجح فى عمله فإنه قد يستهلك من أجل ذلك موارد أكثر من تلك التى حددها عند وضع الخطة وهذا هدر للموارد وبا لتالى يلحق بالمنتج خسائر لم تكن بالحسبان، لذا تركز المصانع على الفنيين المهرة فى العملية الانتاجية حتى ولو كانت تكلفة تشغيلهم عالية .

**المخاطر الاقتصادية: Economic Risks:** وهى تلك المخاطر الناجمة عن أسباب اقتصادية بحتة وتنقسم فى هذا السياق إلى نوعين:-

خطر انخفاض الطلب على المنتج الذى تم تمويله، مما يعنى عدم الحصول على مردود مالى نسدد من خلاله أقساط التمويل وباقى الالتزامات الأخرى والاسباب التى تؤدى إلى انخفاض الطلب عن السلعة المنتجة، او الخدمة كثيرة منها المنافسة، انخفاض الدخل، نوع السلعة، ومخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له، وبالتالي قد لايمكن إنتاجه .

#### **الاجراءات والنظم والضوابط الداخلية لإدارة مخاطر التمويل:**

تعتبر مخاطر التمويل من المخاطر الرئيسية التى تواجه المصارف بصورة عامة وان اي ضعف فى ادارتها بصورة سليمة قد يؤدي الى فشل المصرف لان النشاط التمويلي يعتبر محور النشاط المصرفي وان اي تعثر او عدم سداد يؤثر بصورة مباشرة على موقف السيولة والربحية وكفاية راس المال وجودة الاصول وذلك يتطلب من ادارة المصرف وضع الاجراءات والضوابط الداخلية الكافية والملائمة لتقليل احتمالات حدوثها او تقليل اثرها وتعظيم معدل العائد على المخاطر.

#### **أ- اجراءات تقييم مخاطر التمويل: Credit Risk**

قبل الدخول فى اي علاقة ائتمانية يجب على المصرف اتباع اسس وضوابط سليمة وواضحة لمنح التمويل واجراء تقييم شامل لمخاطر العميل وذلك من خلال اجراء دراسة الحرص الواجب للعميل Customer Due Diligence بغرض الحصول على المعلومات الكافية عن العميل والتعرف عليه عن قرب من حيث الملاءة المالية، السمعة ، النزاهة ، تاريخه ،مقدرته على السداد، وضعه القانوني ،مدى تحمله للالتزامات ، خبرته التجارية ، الظروف المحيطة بنشاطه ، سلامة وكفاية الضمانات ، الغرض من التمويل ومصادر السداد ومكان ممارسة النشاط ( المقر خاصة فى حالة الشركات).

- وضع نظام جيد لتصنيف العملاء وفقاً لعلاقاتهم (علاقات تجارية ، اسرية، اقتصادية) والتعرف على العملاء الذين لديهم أكثر من واجهة واحدة لتجنب مخاطر التركيز .



- العمل على تحليل العائد من المخاطر ومقارنة العائد المتوقع مع حجم المخاطر، نظام لتكوين المخصصات للخسائر المحتملة وتوفير رأس المال الكافي للخسائر غير المتوقعة.
- يجب الا يعتمد المصرف على سمعة العميل ومركزه المالي فقط عند تقييم المخاطر بل يجب ان يعتمد المصرف على دراسة جدوى المشروع Project Feasibility الذي يراد تمويله وربحيته المتوقعة ومستوى تدفقاته النقدية ومدى الاعتماد عليها كمصدر اساسي للسداد.
- ان يتم اجراء تقييم شامل للمقدرة المالية للعميل وتشمل تحليل المركز المالي واتجاهات الربحية والتدفقات النقدية للعميل وموقف سداد التزاماته النقدية السابقة لصالح المصرف او اي جهات اخرى.
- اجراء تقييم منفصل للعمليات الاستثمارية التي ينوي المصرف الدخول فيها في شكل محافظ تمويل مع جهات اخرى Syndicated loan واجراء الدراسات الدقيقة بشأنها وتحديد مخاطرها والاجتهاد في ايجاد الطرق الكفيلة لتقليل هذه المخاطر دون الاعتماد على الدراسات والتقديرات التي يجريها المصرف او الجهة التي تقوم بادارة المحفظة.
- التأكد من التقييم الحقيقي للضمانات وان هذا التقييم قد تم اعداده بواسطة جهات متخصصة والتأكد من خلو الضمانات من العوائق القانونية ومدى سيولتها وتسويقها.
- بالرغم من اهمية الضمانات في حماية المصرف في حالة فشل العميل في السداد إلا انه يجب الا يتم الاعتماد بصورة مبالغة على الضمانات وانما يتم التركيز بصورة مباشرة على جدوى المشروع الممول وكفاءة تدفقاته النقدية ومقدرة العميل على السداد وسمعة العميل في السوق.
- التأكد من ملكية العميل للاصول المضمنة في قائمة المركز المالي من خلال شهادة اثبات من المسجل التجاري.
- وضع نظام التأكد من شفافية تقارير مخاطر التمويل.

#### ب- متابعة مخاطر التمويل:

- بهدف الالمام بكافة التطورات وتقييم اثارها المحتملة على موقف التمويل يجب ان يعتمد المصرف على نظام جيد لمتابعة موقف العمليات الاستثمارية يتضمن الاتي :
- متابعة المركز المالي للعميل للحصول على معلومات دورية عنه لتقييم الربحية ومعرفة اسعار الاسهم واتجاهاتها وموقف السيولة وامكانياتها ومقدرات مجلس الادارة والمساهمين في حالة الشركات وتقييم مستوى تنفيذ العملية الاستثمارية بصورة عامة.

- متابعة الظروف المحيطة بالعمل ورصد التغيرات التي تطرأ على البيئة التي يعمل فيها العميل (التغيرات بالادارة ، الوضع المالي للمساهمين اسعار الاسهم ، احوال السوق التي يعمل فيها العميل والاسعار وتوجهات العرض والطلب لمنتجات المشروع وتقييم اثار اي تغيرات على المشروع).

- متابعة سير حسابات العميل من حيث النشاط ومستوى التزامه بسداد ما عليه من التزامات او اي تعهدات وما اذا كان للعميل اي التزامات متعثرة او شيكات موقوفة او شيكات مرتجعة او ورد اسمه ضمن قائمة العملاء المحظورين التي يصدرها بنك السودان المركزي.

- المتابعة والتقييم المستمر لكافة الضمانات وذلك لمتابعة اسعارها في السوق بصورة مستمرة بالاضافة الى المراجعة المستمرة لهذه الضمانات للتأكد من وجودها الفعلي خاصة عندما تكون الضمانات في شكل بضائع مخزنة او ممتلكات مرهونه او اعداد تقرير يتضمن حالتها وقيمتها السوقية والظروف المتوقعة لسوق هذه الضمانات.

- تعيين قسم او وحدة خاصة لتقييم العمليات الاستثمارية وتحديد المشاكل التي تواجه الاستثمارات ووضع الاجراءات اللازمة لمعالجتها وتقوم هذه الوحدة بالاجراءات التالية :

\*التفاوض مع العملاء ووضع خطة استراتيجية لمعالجة الاوضاع والاتصال المستمر مع العميل للوقوف على تطورات موقفه ومتابعة سير تنفيذ الاجراءات المتفق عليها.

\*تحديد الخطة الاستراتيجية لمعالجة مشاكل التمويل ( اعادة جدولة او رفع سقف التمويل، تخفيض هامش الربح) وذلك بغرض تحسين مقدرة العميل في سداد ما عليه من التزامات .

\*مراجعة الضمانات والوقوف على سلامة تقييمها ومستنداتها.

\*التقرير والمراجعة المستمرة لكافة التمويلات التي توجد بها مشاكل للوقوف على مستوى تنفيذ الاستراتيجيات المتفق عليها.

### ج-التحكم في مخاطر التمويل:

- متابعة ومراجعة محفظة التمويل باستمرار والتأكد من ان التمويل منح وفقاً للاسس والضوابط المحددة من قبل بنك السودان المركزي وسياسات ولوائح البنك الداخلية وتقييم جودة الاصول عن طريق تجديد المعلومات عن المركز المالي وظروف العميل وحركة حساباته وموقف السداد وتكوين المخصصات.

- التقييم المستمر لعمليات التمويل ومراجعة تصنيفه وبناء المخصصات العامة والخاصة وكفايتها والتأكد من ان التصنيف يتم بصورة سليمة وصحيحة ووفقاً لمنشورات البنك المركزي.

- مراجعة ملفات التمويل للعملاء الكبار وكبار المساهمين والاطراف المرتبطة بهم والتأكد من ان التمويل تم توجيهه وفقا للغرض الذي منح من اجله ووفقا للشروط والضوابط السليمة لمنح التمويل المصرفي.
- مراجعة وتقييم سياسات البنك ولوائحه الداخلية فيما يتعلق باسس وضوابط منح التمويل مع التركيز على سياسات وتوزيع مخاطر التمويل ،تقييم الضمانات المقدمة النظام الذي يتبعه المصرف لمتابعة التمويل واجراءات التحصيل (المعلومات المطلوبة والتقارير...الخ) ومدى التزام المصرف باسس وضوابط منح التمويل المصرفي التي يصدرها بنك السودان المركزي.
- التحقق من وجود الضمانات والتأكد من قيمتها ومن سلامة اجراءات رهنها وتسجيلها لصالح المصرف.
- وضع حدود قصوى (سقوفات) للتمويل للتعامل الواحد او المجموعات المرتبطة تشمل العمليات المصرفية والتجارب داخل وخارج الميزانية ووضع سقفات للحد من كافة مخاطر التركيز بمستوياته المختلفة (الصيغ، القطاع، الاقليم، المجموعات المرتبطة ،انواع الضمانات ،فترات الاستحقاق،نوع النشاط، الصناعة، القطر، اقتصاديات مرتبطة)، وان تعمل ادارة المصرف على مراجعة وتطوير نظام السقوفات الداخلية وذلك في اطار السقوفات الصادرة من بنك السودان المركزي ووضع ضوابط صارمة للتمويل الممنوح لاعضاء مجالس الادارات وشركاتهم.

### **أسباب مخاطر التمويل المصرفي:تتمثل اسباب مخاطر التمويل المصرفي في الآتي:**

#### **اولا:- الاسباب الداخلية لمخاطر التمويل المصرفي:**

المقصود بالاسباب الداخلية لمخاطر التمويل الخسائر المتوقعة الحدوث التي تتعلق بالبيئة الداخلية للبنك وقد تنشأ إما بسبب البنك الذي يمنح التمويل او بسبب العميل المستفيد من التمويل او بسبب الصيغة التي منح بها التمويل ، وفيما يلي توضيحا لتلك الاسباب :-

#### **اولا:- المخاطر التي تنشأ بسبب البنك هي :-**

- 1- ضعف إدارة التمويل الاستثمار بالبنك الذي يحدث نتيجة لقلّة اوعدم وجود الكفاءات والخبرات.
- 2- ضعف متابعة وقياس وتحليل المخاطر.
- 3- عدم وجود سياسات تمويلية محكمة اوعدم الالتزام بتطبيق تلك السياسات ان وجدت .

4- عدم مواكبة البنوك للتكنولوجيا الحديثة والتطور المستمر فى التعامل مع المخاطر عموماً والمخاطر التمويلية على وجه الخصوص.

**ثانياً:- المخاطر التى تنشأ بسبب العميل وهى:-**

- 1- عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته اوحتى عدم رغبة العميل فى الوفاء بالتزاماته.
- 2- تراجع المركز الائتمانى للعميل الذى لايمنى التخلف عن السداد وانما يعنى زيادة نسبة احتمال حدوث التخلف عن السداد .

**ثالثاً:- المخاطر التى تنشأ بسبب الصيغ:-**

- 1- تتمثل فى عدم الالتزام ببند العقد.
- 2- اوخلل فى صيغة العقد.

**اما الاسباب الخارجية لحدوث مخاطر التمويل فهى:-**

تلك الظروف الخارجة عن إدارة البنك و التى تتعلق بالعالم الخارجى مثل :

**1- مخاطر الاقتصاد الكلى :-**

وهى تتعلق بالبيئة الاقتصادية العامة فى الدولة التى تعمل فيها الشركة مثل المخاطر، والتغلبات التى تحدث فى أسعار الفائدة وفى معدلات النمو الاقتصادى ومعدلات النمو السكانى والتغيرات فى القوانين وفى السياسات النقدية وقوانين تحويل العملة الاجنبية.

**2- مخاطر السيولة :-**

وهي عدم تطابق العملة الممنوحة فى التمويل مع عملات اودائع البنك وتعرف بمخاطر فى الفشل فى المطابقة اوالموائمة<sup>(1)</sup>.

---

<sup>(1)</sup> مساعد محمد احمد ، جمال الدين إبراهيم، مخاطر التمويل المصرفى الاسلامى، (التجربة السودانية ورقة عمل بنك التضامن الاسلامى (الخرطوم 2001م)

## المبحث الثالث

### صيغ التمويل الإسلامية

المصارف الإسلامية عامة تتعامل بصيغ عدة كوسيلة للتمويل بلغت أكثر من عشر صيغ في حين إننا نجد المصارف التقليدية تتعامل بصيغة واحدة تتمثل في صيغة القرض بفائدة وهي عين ربا النسيئة.<sup>(1)</sup>

وسنعرض فيما يلي شرح الصيغ الأكثر استخداما:-

اولا:- عقد المضاربة:

---

(1) إتحاد المصارف العربية، إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي، التقليدي والإسلامي (2002م)، ص:307.

هى اكثر صيغ التمويل الإسلامى استخداما فى عملية ضرب الاموال وهى صيغة إسلامية شرعية لانتخابها شبهة فقد تاجر الرسول صلى الله عليه وسلم باموال السيدة خديجة رضى الله عنها والمضاربة تعنى استثمار أموال الآخرين عن طريق المتاجرة أو المضاعفة وفقا لاتفاق محدد بين الأطراف.

### تعريف المضاربة (1):

لغة هى من الضرب والسعى فى الارض لطلب الرزق.

إصطلاحا: أن يدفع رجل ماله لآخر ليتجر فيه على أن يتم تقسيم ماتحصل من ربح بينهما حسب ما يشترطان ,على أن تكون الوضعية (الخسارة) على رأس المال ولايتحمل المضارب شيئا إلا إذا ثبت انه تعدى على رأس المال أو قصر أو اهمل في إنمائه.

### أنواع المضاربة:

#### • المضاربة المطلقة :-

لا تنقيد بنوع تجارة معين ولا بزمان أو مكان محدد ففيها يدفع رب المال للمضارب المال ويشتركان فى الربح لكن هذا النوع لصعوبة متابعته لم يسمح بنك السودان للمصارف بالتعامل فيه.

#### • المضاربة المقيدة :-

وهى تنقيد بزمان ومكان وتجارة معينة و سلع محددة أى أنها تسمح لرب المال وضع ما يراه مناسبا من شروط وهى تتيح للمصارف إجراء الدراسات وضبط المعاملات مما يزيد من نجاحها ويوسع التعامل بها , وفى صيغة التمويل بالمضاربة المقيدة تكون نسبة الارباح محددة سلفا ويتحمل المقرض (البنك) وحده كل الخسائر التى قد تتجم من العملية بينما يتحمل المقرض فقط خسارة جهده ووقته.

### ثانيا:المشاركة (2):

أن لفظ الشركة هو الأكثر ورودا فى كتب الفقه, ولفظ المشاركة غلب استعماله فى المصارف من حيث الممارسة فى معاملاتها المالية مع الأشخاص الآخرين المتعاملين معها.

#### الشركة عند معظم الفقهاء نوعان:-

- 1- شركة الملك .
- 2- شركة العقد.

(1) محمد شيخون، المصارف الإسلامية دراسة فى تقويم المشروعات الدينية والدور الاقتصادي والسياسي، (بيروت، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، 2002م) ص:118.

(2) صالح جبريل حامد احمد، التمويل الاصغر فى السودان المفهوم والنماذج والتطبيقات الجزء الأول (الخرطوم شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2010م) ص:166.

فى شركة الملك يكون الشئ مشتركاً بين اثنين أو أكثر بسبب من أسباب التملك كالشراء، الهبة، الوصية، الإرث أو خلط الأموال، أما شركة العقد فإنها عقد بين المتشاركين فى الأصل والربح، الأصل يختلف من شركة لأخرى فهو الاشتراك بالمال فى شركة الأموال وبالعامل فى شركة الأعمال، وهو انتقال الذمم بالثمن، فى شركة الوجوه أما الربح فهو عائد المعاملة فى شركة الأموال والوجوه وهو الأجر فى شركة الأعمال، المشاركة يمكن أن تكون فى الأصول أو رأس المال العامل.

## **انواع المشاركة:-**

### **1- المشاركة الثابتة المستمرة:**

هذا النوع يجب أن يوضع فى إطار قانونى يكفل له الإستمرار كأى شركة مساهمة تكون للبنك أسهم محدده تمكنه من التأثير فى سياسة المشروع من خلال الجمعية العمومية أو مجلس الإدارة، يتوقف نصيبه من الناتج على هذه الأسهم.

### **2- المشاركة الثابتة المنتهية:**

فهى مشاركة ثابتة فى ملكية المشروع والحقوق المترتبة على ذلك، إلا أن الاتفاق بين الشريك أو الشركاء تضمن توقيتاً للتمويل لدورة نشاط تجارى أو لتوريد صفقة معينة بالمشاركة، وفيها تكون الحقوق لتي يحصل عليها البنك أو الواجبات التى يتحملها ثابتة وتسمى منتهية لأن الشركاء قد حددوا العلاقة بينهم لأجل محدد.

### **3- المشاركة المتناقصة:**

فى هذه المشاركة يكون من حق الشريك أن يحل محل البنك فى ملكية المشروع (موجودات المشاركة) إما دفعة واحدة أو على دفعات حسب الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية. هذا يعنى أن المشاركة تتناقص كلما استرد البنك من احد الشركاء جزءاً من نصيبه، وتسمى أحياناً بالمشاركة المنتهية بالتملك يحدد نصيب كل شريك فى شكل حصص أو أسهم، ويحصل كل من الشريكين (البنك والشريك) على نصيب من الإيراد المحقق من المشروع بنسبة أو فترة محددة، بحيث تتناقص أسهم البنك بمقدار ما تزيد أسهم الشريك إلى يمتلك كامل الأسهم فتصبح ملكيته للمشروع كاملة.

### ثالثا: المراجعة: (1)

تعريفها: هي بيع الشخص ما اشتراه بالثمن الذي اشتراه به مع زيادة ربح معلوم، ويشترط لصحة بيع المراجعة زيادة على شروط صحة البيع عموما:

- 1- بيان رأس مال السلعة الذي اشترى به.
- 2- بيان الربح الذي يشترطه البائع.
- 3- يلزم البائع بيان العيوب التي حدثت بالمبيع ونقصه وما إذا كان قد اشتراه بثمن مؤجل أو ممن يحاييه أو يتسامح معه حتى يكون المشتري على علم كامل بالسلعة، فإن جهل شيئا من ذلك كان المشتري بالخيار عند اكتشاف ما جهله، وإذا ظهرت خيانة في المراجعة كان المشتري بالخيار بين إمضاء العقد بجميع الثمن أو فسخه إذا كان المبيع قائما ولم يتعيب بعيب جديد، ويجوز في المراجعة أن يضم إلى الثمن في العقد الأول المؤن المعتادة التي غرمها المشتري كأجرة نقل المبيع وقد اختلف الفقهاء في الذي يضمن الثمن السلعة.

### رابعا: عقد بيع السلم:

بيع السلم هو من أقدم البيوع فقد كان سائدا في صدر الإسلام ويستخدم كثيرا في السودان خاصة في تمويل القطاع الزراعي الذي يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لتمويل عملياته.

### السلم لغة: -

مصدر لأسلم ومعناه اصطلاحا: بيع أجل بعاجل أي أن يدفع المشتري فيه الثمن حالا، على أن يسلم السلعة في أجل لاحق متفق عليه في عقد البيع، وهو بيع يتقدم فيه رأس المال ويتأخر الثمن لأجل، والذي يقدم رأس المال يسمى ( رب المال، أما صاحب السلعة المؤجلة فيسمى المسلم اليه) ويتضح من ذلك التعريف أن السلم عكس البيع الآجل الذي تتقدم فيه السلعة أما الثمن فيكون آجلا.

### أركان عقد السلم: -

- 1- عاقد وهم أطراف العقد ( رب السلم والمسلم اليه) .

---

(1) المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب البنك الاسلامي للتنمية، صيغ تمويل التنمية في الاسلام، (ط 1 1995م) ص: 20.



2- معقود عليه وهو محل العقد (المسلم فيه ورأس المال).

3- صيغة العقد وتشمل (الإيجاب والقبول).

#### شروط السلم:-

1- أن يكون المسلم فيه معلوم الجنس (قمح, ذرة, تمر).

2- أن يكون المسلم فيه معلوم النوع (قمح سوداني, ذرة شامي, تمر سعودي).

3- أن يكون المسلم فيه معلوم كيلا ووزنا وعددا إذا كان مكيلا أو موزونا أو معدودا.

4- تحديد وقت وأجل ومكان تسليم المسلم فيه، ويمكن إضافة أى شروط أخرى برضاء الأطراف.

أما بقية صيغ التمويل الاسلامى فيتم التعامل بهافى نطاق ضيق جدا وهى:

#### خامسا: عقد الإستصناع:

وهو الصناعة ويقصد به عمل شئ من الصانع ولا بد أن يكون العمل والمادة المصنوعة من الصانع حتى

يكون العقد عقد استصناع وذلك مقابل ثمن اوبدل معلوم.

#### سادسا: عقد المقاوله :

وهو يعنى الاتفاق أوالتعهد وهو أن يؤدى أحد المتعاقدين عملا للآخرين مقابل أجر معلوم.

وهكذا بقية الصيغ مثل المتاجرة والمزارعة والمساقاة والقرض الحسن كلها تعنى تمويل مقدم من البنك

مقابل عمل محدد من الطرف الآخر مثل الزراعة والسقيا أما القرض الحسن فهو قرض يرد أصله بدون

دفع أى فوائد عليه.

## المبحث الأول

### ماهية المشروعات الصغيرة

#### مقدمة:

فى عام 1996م اقامت الوكالة الأمريكية العالمية للتنمية مؤتمرا لبحث أمر تمويل مشروعات لزيادة دخل الفقراء ,حضرت هذا المؤتمر 17 مؤسسة تعمل فى مجال التمويل من 16 دولة نامية، وفى هذا المؤتمر أكدت النتائج أن انسب المؤسسات لإدارة تمويل مشروعات الفقر هى المصارف لمالها من نظام مالى محكم وسلطات مالية حاذقه، بناء على ما تقدم برزت للوجود الاستراتيجية الخاصة بمنح التمويل لمشروعات تخفيف وطأة الفقر من خلال المؤسسات المالية، البنك الدولى لديه استشارية تعرف بال

CGAP تقوم بتحليل اداء الدول فى مشروعات الفقر وبناء على تحليلها تأتى التوصيات سلبا أو ايجابيا نتيجة لقراءتها لاداء القطر فى مشروعات تخفيف الفقر، القروض المقدمة للدول النامية تبنى على نتائج الدراسات وتأخذ فى الاعتبار الالانات التى من خلالها تتم إدارة هذه القروض والبيانات الأساسية لتلك المؤسسات السلطات المالية فى الدول المعنية الممثلة فى وزارة المالية والبنك المركزي تتحمل ضمان منح تلك الأموال للقطر المعنى، والسودان كأحد الدول التى تعاني من الفقر يتجه الآن لتأسيس مؤسسات تعنى بتمويل مشروعات الفقر واستقطاب تمويل من البنك الدولي بين 20-30 مليون دولار يسخر لتمويل المشروعات الصغيرة، لكن نجاح هذه المشروعات يعتمد على عملية التخطيط والمتابعة والتقييم والتقييم التى لاتتفك أن تكون عماد الإدارة الفاعلة للنهوض بالمجتمعات المنتجة التى يعوزها التمويل<sup>(1)</sup>.

### ماهية المشروعات الصغيرة:-

اختلفت الآراء حول تعريف المشروع الصغير سواء على المستوى الدولي أو المحلى الا أن هناك بعض المعايير المستخدمة لاستخلاص تعريف محدد أهمها حجم العمالة او رأس المال المستثمر أو متوسط قيمة المبيعات السنوية أو مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو رأس المال المستثمر الثابت أو حصة المنشأة فى السوق او حجم القوى المحركة , كما يمكن دمج أكثر من معيار مما ذكر لصياغة تعريف موحد , فى السودان لا يوجد تعريف موحد لكل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة لكن من المرجح أن يأخذ التعريف فى الاعتبار عنصر العمالة ورأس المال لكن الأهمية تاتي فى المقدمة للأيدى العاملة بالمشروع , ولابد أن يكون هناك تشريع للمنشآت الصغيرة يأخذ فى الاعتبار عدد العاملين ورأس المال باعتبارهما العنصرين الهامين فى نشأة المنشأة الصغيرة.

### تعريف المشروع الصغير:-

لا يمكن تقديم تعريف نهائى ومفهوم محدد للمشروعات الصغيرة, فهو مفهوم نسبى يختلف باختلاف المعايير المتخذة لتعريف هذه الصناعات كذلك اختلاف هذه المعايير بين دولة واخرى, وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورها التكنولوجى , وبالتالي هناك العديد من التعريفات التى تتفق مع البيئة السياسية والاقتصادية فى البلد المعنى وتختلف فى البلد الآخر كما قد تختلف فى البلد نفسه وذلك حسب مراحل النمو الذى يمر بها اقتصاد تلك الدولة, ومن هنا نجد التباين بين دولة وأخرى ومن مرحلة إلى أخرى فى تبنى تعريف معين للمشروعات الصغيرة فى بلد ما بما يتفق وإمكانياتها ومقدرتها وظروفها الاقتصادية، كما يختلف التعريف وفقا للهدف منه, وهل هو للأغراض

(1) صالح جبريل حامد احمد, مرجع سابق, ص:3.

الإحصائية أم للأغراض التمويلية أولية أغراض أخرى. فمصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه , وأخذ تركيز على أهميته مؤخرًا, على الرغم من وجوده عمليًا منذ بداية تشكيل المجتمعات ويشمل هذا المصطلح, الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملائمتها وأصحاب الأعمال المستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات لإنتاج الأسرية أو المنزلية <sup>(1)</sup> وحيث أن مصطلح المشروعات الصغيرة رغم غموضه وعدم التوصل إلى تعريف واضح ومحدد وصعوبة التمييز فيما بينه وبين مفهوم المشروعات الكبيرة, حيث يكون الانتقال فيما بينها تدريجيًا, ألا أن هناك ملامح وصفات أساسية متفق عليها لتعريفها لدى عدد كبير من الدارسين بأنه: ذلك القطاع الذى يغطى كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية التى تتوفر فيها المعايير المتفق عليها لدى كل دولة على حدة. وربما يكون التعريف التالى هو تعريف بسيط ومقتصر يشير بشكل عام إلى مفهوم المشروعات الصغيرة وهو: كل نشاط لإنتاج سلع وخدمات تستعمل فيه تقنية غير معقدة ويتميز بقلة رأس المال المستمر ويعتمد على تشغيل العمالة بشكل أكبر <sup>(2)</sup>.

### وفيما يلي بعض التعريفات فى مناطق مختلفة <sup>(3)</sup>:

#### 1- السودان:

- تعريف بنك السودان: ( كل مشروع مرخص له ويبلغ تمويله واحد مليون دينار فأقل).
- تعريف إتحاد الصناعات السودانى: ( كل مشروع مرخص له ويقل عدد العاملين فيه عن 10 عمال).

#### 2- تعريف بنك الاحتياطي الفدرالى الأمريكى:

كل تنظيم مستقل فى الملكية والادارة ويستحوذ على نصيب محدود من السوق والذى لايزيد عدد العاملين فيه عن 200 عامل ورأس مال لا يزيد عن 9 مليون دولار وأرباحه السنوية لا تنفذ عن 450 ألف دولار والقيمة المضافة لا تنفذ 405 مليون دولار.

#### 3- تعريف الإتحاد الاوروبى:

(كل منشأة عاملة أو تنظيم يمارس نشاط إقتصادى ويقل عدد العاملين فيه عن 100 عامل).

<sup>(1)</sup> الأسرج حسين عبد المطلب, تأثير الإتحاد الجمركى العربى على الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية وزارة التجارة والصناعة المصرية( مصر, 2007م) ص:2

<sup>(2)</sup> صبري خليفة, ورقة عمل الملتقى العربى الثالث للصناعات الصغيرة والمتوسطة, (سلطنة عمان، 2005م)

<sup>(3)</sup> مشاعر عوض إدريس, ماجستير فى الدراسات المصرفية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, ديسمبر رسالة غير منشورة 2007م، ص:15

#### 4- تعريف اليابان:

يعتمد على نوع النشاط في ظل محدودية الحصة السوقية:

- المشروعات التجارية التي يعمل بها 5 عمال فأقل.
- مشروعات التعدين التي بها 30 عامل فأقل.

#### 5- تعريف جمهورية مصر العربية:

هو المشروع الذى يمتلكه ويديره صاحبه بمفرده لكن حجم مبيعاته ودخله محدود بالنسبة للصناعة التي يعمل فيها ولا يزيد عن 100 موظف .  
وتعرف المشروعات الصغيرة بشكل عام (بأنها تلك التنظيمات التي تقوم بالانتاج على نطاق صغير وتستخدم رؤوس أموال صغيرة وتوظف عدد محدود من الأيدي وتتبع أساليب الانتاج الحديث المرتبطة بالبيئة المحلية وتطبق مبدأ تقيم العمل في الانتاج)<sup>(1)</sup>.  
المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة:-

#### مصطلح المشروعات الصغيرة يحمل بين جوانبه العديد من التساؤلات ومنها :-

- نوع المشروعات الصغيرة.
- الحد الأدنى والحد الأعلى لعدد العمال.
- طاقة المشروعات الصغيرة أو المشروع .
- المستوى التكنولوجي المستخدم في المشروعات الصغيرة.
- وجود منتجات المشروعات الصغيرة .
- شكل الإدارة والتنظيم في هذه المشروعات.
- علاقة المشروعات الصغيرة بالتصدير.
- شكل المشروعات الصغيرة من الناحية القانونية.

وكل هذه معايير تسهم في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة, ويمكن الاستناد اليها عند تعريفها كمعايير عدد العمال, معيار رأس المال , معيار الإنتاج , معيار حجم المبيعات فضلا عن المعايير الأخرى التي يأخذ في الاعتبار درجة التخصص في الإدارة ومستوى التقدم التكنولوجي وبالرغم من عدم

---

(1) مشاعر عوض إدريس, مرجع سابق ذكره , ص 17

وجود تعريف دولى موحد متفق عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة , كما أنه يوجد اتفاق على المعايير التى يمكن على أساسها تعريف المشروعات وتصنف جميعها ضمن فئتين:

### أولاً : المعايير الكمية:

وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها المعيار الأحادى كمعيار العمالة, ومعيار رأس المال, ومعيار الحجم أو قيمة الإنتاج والمبيعات, ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو المعيار الثنائى كمعيار العمالة ورأس المال معا وغيرها واخيراً المعيار المركب الذى يضم عدة معايير فى آن معا كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات وما إلى ذلك.

### ثانياً: المعايير الوصفية (الوظيفية) :

تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع لاعن المتوسطة والكبيرة من حيث:-

- تركز ملكية المشروع بيد عدد محدد من الأفراد.
  - أن يكون إنتاجه محلياً وأن يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيراً نسبياً.
  - إحتياجه لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم, فالتخصص الإدارى قليل نسبياً.
  - مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال.
- ومن الملاحظ بشكل عام أن المعايير الكمية أكثر استخداماً من المعايير الوصفية, وتميل أغلبية التعريفات عند تصنيف المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة إلى التركيز على عنصرى حجم رأس المال وعدد العمال مع أن هنالك العديد من الدول التى تأخذ بواحد أو أكثر من العناصر الأخرى , ومن أكثر المعايير شيوعاً :

### معيار العمالة:

ويمثل أبسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها تداولاً, ذلك أن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المشآت الصغيرة وغيرها من المتوسطة والكبيرة , يمتاز بعدد من المزايا منها: <sup>(1)</sup>

- يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول.
- مقياس ومعيار ثابت وموحد, خصوصاً أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغيرات أسعار الصرف.
- من السهولة جمع المعلومات حول المعيار.

<sup>(1)</sup> الأسرج حسين عبد المطلب, مرجع سابق , ص3.

غير أن من عيوب هذا التعريف أيضا أختلافه من دولة لأخرى , فضلا عن أنه لاياخذ بعين الاعتبار التفاوت التكنولوجى المستخدم فى الإنتاج<sup>(1)</sup>.

## **2- معيار حجم الاستثمار:**

يعد حجم الاستثمار (رأس المال المستثمر) معيارا أساسيا فى العديد من الدول لتمييز المشروعات الصغيرة عن الصناعات الكبيرة على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطى صورة عن حجم النشاط كميًا , لكن أهم ما يعاب على هذا المعيار هو صعوبة المقارنة بين الدول لاختلاف أسعار صرف العملات لديها<sup>(2)</sup>.

## **3- قيمة المبيعات السنوية:**

يمكن اعتبار أن قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التى تميز الصناعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية فى الأسواق , وتجدر الإشارة بأنه فى الدول العربية يتم استخدام أكثر من معيار فى التعريف الواحد للمنشآت الصغيرة كذلك المتوسطة , ففى دول مثل الأردن والعراق واليمن تستخدم معيار عدد العمال إما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجى , فإنها تستخدم رأس المال المستثمر للتمييز بين الصناعات مما يجعل من الصعوبة بمكان إجراء المقارنة فيما بينهم<sup>(3)</sup>.

---

(1) زيدان رامى، تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى عملية التنمية , دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى سوريا, بحث غير منشور ( جامعة دمشق , 2005م), ص ص: 4- 14.

(2) حسن عثمان السمانى, المشروعات الصغيرة واثرها فى التنمية الاقتصادية بالدول النامية,(الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة, 2011م) ص: 30.

(3) الأسرج حسين عبد المطلب, مرجع سابق , ص: 3.

## المبحث الثانى

### خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة

يلاحظ أن خصائص المشروعات الصغيرة منها ما هو سلبى ومنها إيجابى, غير أن الجوانب السلبية فى هذه المشاريع لترجع اليها مباشرة بقدر ما هى مرتبطة بالمشكلات التى تواجهها, وهو ما سيتم تفصيله لاحقا, هذا وتتسم المشروعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص من أهمها:

#### أولاً: انخفاض التكاليف الرأسمالية نسبياً:-

تتميز المشاريع بأنها استثمارية محدودة كما أن تكلفة رأس المال المستثمر فى الأصول الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها فى المشروعات الكبيرة, وفى حقيقة الأمر فإن المشروع الصغير, يسعى إلى دورة رأسمال سريعة أى استرداد الأموال فى أقل وقت ممكن<sup>(1)</sup>.

#### ثانياً: قلة عدد العاملين فى المشروع الصغير:-

---

(1) المحروق ماهر حسين, مقابله إيهاب , ص:4.

لا يحتاج المشروع الصغير لعدد كبير من العمال ويبدأ نشاطه بقدر ما يحتاج إلى مهارة أولئك العمال, وعلى الرغم من قلة عدد العاملين في المشروع الصغير إلا أن تعدادها الكبير وانتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة ما يميزها في استقطاب الأيدي العاملة وبالتالي قدرتها على امتصاص الأيدي العاملة عن العمل مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي يستعاض فيها بالآلة عن الإنسان وبهذا تتميز المشروعات الصغيرة في توفير المزيد من فرص العمل<sup>(1)</sup>.

### ثالثا: الجمع بين الإدارة والملكية:

عادة ما يكون مالك المنشأة هو مديرها وهذا ما يجعلها أكثر جذبا للاستثمارات الصغيرة, إذ يتولى بنفسه العمليات الإدارية والفنية والمالية للمشروع. وما تملكه هذه الخاصة من فوائد لصاحب المشروع الفرد, على عكس ما تجده في أحيان كثيرة في حالة شركاء, من حيث الحصول على الاستقلال عن سلطة الآخرين والتحرر منها وامتلاك حرية القرار, أو التحكم فيما يفعل وكيفية ما يفعل, وأن ما يجنيه من أرباح سيؤول إليه مباشرة وإلى ما هنالك من مزايا, إلا أنها تحمل كذلك عدة عيوب تتمثل أولا بالمجازفة برأس المال الذي يملكه أو الذي اقترضه, والعمل لساعات اطول , وأن مسؤولية النجاح أو الفشل ورعاية من يعملون لحسابه ستقع على عاتقه وأنه سيتحمل مسؤولية القيام بكل وظائف المشروع إذا لزم الأمر<sup>(2)</sup>.

### رابعا: تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة:-

تنتم المشروعات الصغيرة بمحدودية متطلبات التكنولوجيا والتحديث بالشكل الذي تتطلبه المشروعات المتوسطة والكبيرة, وذلك نظرا لضعف القدرة المالية لمالك المشروعات الصغيرة فغالبا ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبيا<sup>(3)</sup>, ويعتمد إلى حد كبير على الإمكانيات المحلية المتاحة فتكون الأدوات والآلات المستخدمة بسيطة والتي بدورها تعتمد على مهارة العمال.

### خامسا: القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار:-

أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق, وتتميز بسرعة وسهولة تكيف الإنتاج حسب الاحتياجات حيث تأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك, وذلك اعتمادا على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه بسبب الاعتماد على الآت بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة<sup>(4)</sup>.

(1) موقع كنانة أون لاين, الصندوق المصري لتكنولوجية المعلومات والاتصالات (مصر. [www.kenana online.org](http://www.kenana online.org))

(2) حسن عثمان السمانى, مرجع سابق, ص: 28 .

(3) إدارة المشروعات الصغيرة بمعهد الإدارة, لندن, حقوق الترجمة والنشر مكتبة جرير, (الرياض, السعودية, 2001م) ص: 2 .

(4) د.هيكمل محمد, مهارات إدارة المشروعات الصغيرة, مجموعة العربية (القاهرة 2003م), ص ص: 21 - 20 .



#### سادسا: الانتشار الجغرافي الواسع:-

تتميز الصناعات الصغيرة بالانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة واعداد كبيرة من السكان، وذلك نظرا لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة، ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى، غالبا ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المشروع، الأمر الذي يستدعي تلبية احتياجات المجتمع المحلي بتأسيس المزيد من المشروعات (مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية المتوازنة). تلعب المشروعات الصغيرة دورا هاما في نمو اقتصاد البلد المعني لما لها من سمات تتمثل في الآتي:-

- صغر حجم المتطلبات الرأسمالية (حجم الاستثمار).
- سهولة إعداد الدراسات اللازمة للإنشاء.
- سرعة البدء في التشغيل.
- لاحتياج إلى بنى أساسية معقدة.
- سرعة دوران رأس المال العامل.
- تعتمد على الكفاءة والمهارات الشخصية بشكل أساسي<sup>(1)</sup>.

#### سابعا: استقطاب العنصر النسائي للعمل فيها:

لعل ابرز ما يلاحظ في المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشروعات الدور البارز للمرأة فيها ،حيث تستقطب نسبة ملفته من النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع ام عاملة في المشروع ،ذلك وان تفاوتت نسبة مشاركتها من قطاع الى قطاع او من اقليم الى اقليم ، الا انه يتضح ان طبيعة المشروعات الصغيرة توائم بشكل اكبر متطلبات عمل المرأة سيما في المناطق الاكثر احتياجا والحال هذه ان المشروعات الصغيرة احد اهم وسائل تمكين المرأة التي تعتمد في استراتيجيات التنمية. اضافة الى غير ذلك من الخصائص كإمكانية إقامتها في مساحات صغيرة نظرا لقلة وسائل الانتاج المستخدمة وصغرها، وارتفاع قدرة اصحابها الذاتية على الابتكار<sup>(2)</sup>، ولقد لخصت خصائص هذه المشروعات بتسجيل مكثف وسريع على ان منشآت الاعمال الصغيرة مرنة، وهي اكثر عددا، ويمكنها تسويق منتجات جديدة ، ويمكن ان تختفي بسرعة نظرا لارتفاع درجة المخاطر فيها<sup>(3)</sup>.

(1) صالح جبريل حامد احمد، مرجع سابق ، ص8.

(2) Afair Globization ,creating opportunities For All – ilo 2004 pp59-61

(3) سامو يلسون : بول.د. نور دهاوس، وليام ، ترجمة : عبد الله هاشم ، الاقتصاد والاهلية (الاردن، 2001م) ص:131.

## المبحث الثالث

### رؤية مستقبلية لتنمية المشروعات الصغيرة

مما سبق كان لزاما وضع رؤية مستقبلية لتنمية هذا القطاع الهام لما له من أثر كبير على التنمية الشاملة للمجتمع وخاصة ونحن فى القرن الواحد والعشرين بكل تحدياته من التكتلات الاقتصادية العالمية، واتفاقية الجات والمشاركات الأوربية والشركات المتعددة الجنسيات مما يستدعى تكاتف كافة الأجهزة المسؤولة فى جميع البلدان النامية للارتقاء بهذا القطاع وتوفير كل ما يلزمه من نواحى تنظيمية ومالية وفنية وتكنولوجية حتى يتمكن من المواجهة والمنافسة المحتملة الوارد من كافة الأقطار الأخرى. وسنستعرض فيما يلى أهم التصورات المستقبلية للنهوض بتلك المشروعات وهى كالآتى:-

#### 1- الدعم المالى:-

\*وضع التيسيرات المالية من تخصيص الفائدة على القروض الممنوحة مع تسهيل إجراءات الحصول على قروض، ومنح فترات سماح مؤقتة لمدة سنتين لسداد أقساط القروض ووفوائدها.  
\*قيام أحد البنوك بدور وسيط لمساعدة المستثمرين فى هذا القطاع والذين ليس لهم دراية ولاخبرة فى شراء الآلات والمعدات أو مواد خام وأن يقوم البنك بتدبير كل ما يحتاجونه من مواد محلية أو مستوردة.

#### 2- توفير قاعدة معلومات :-

\*وتتعلق هذه المعلومات حول كل ما يهم المستثمر من الحصول على الآلات والمعدات والخامات وأماكن توافرها.

\*أسماء وأماكن الاسواق الداخلية والخارجية وتاريخ انعقادها وكيفية الانضمام لتلك الأسواق لعرض منتجاتهم.

\*المواصفات القياسية الفنية الخاصة بالمنتجات والخامات حتى لا يتم إهدار تلك الخامات.

\*أماكن وسائل الدعم المختلفة سواء تمويلية أو فنية أو تسويقية.

### **3-رفع مستوى العمالة فنيا ومهنيا:-**

لتحقيق ذلك يجب أن يكون هناك تطور سريع فى سياسة التأهيل والتدريب الملاحقة للمتغيرات العالمية بنفس درجة التسارع ,مع أهمية الالتزام بنفس نوعيات التأهيل المهني والمطبقة عالميا.

### **4-التسويق:-**

تعتبر مشكلة تسويق المنتجات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد المشاكل الأساسية والتي تتطلب المساعدة لتلك المشاريع حتى يمكنها من السير فى عدة اتجاهات منها:-

- أن تصبح هذه المشاريع مغذية للمشاريع الكبيرة.
- توجيهها لسد حاجة الأسواق والمستهلكين.
- الوصول لهذه المنتجات إلى التصدير للخارج.

### **5-الدعم الفنى:-**

يتم ذلك من خلال مؤسسات استشارية وتنموية خاصة حيث مد يد العون لتطوير تلك المشروعات فنيا عن طريق توفير إمكانيات المشورة الفنية لحل مشكلات هذا القطاع مع الأجهزة المسئولة عن قوانين العمل والحصول على المعونة الفنية والإرشادات مع توفير الدعم الفنى الكامل للدخول فى تصنيع الأجزاء والمكونات الإلكترونية للأجهزة الكهربائية والإلكترونية.

### **6-دعم التنسيق :-**

توحيد جهة الاختصاص والإشراف والرقابة على هذه المشروعات مع توحيد كافة التشريعات التى تتعلق بها لخدمة هذا القطاع مع تذليل كافة الصعوبات التى تواجه مثل تلك النوعية من المشروعات.

### **7-دعم إقامة الحضانات التكنولوجية:-**

أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بإقامة الحضانات التكنولوجية والتي تعمل على إتقان تكنولوجيا الإنتاج وتطويرها مما يؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للمنتج والمنشأة.

#### **8-دعم إقامة وحدات المداولة الصناعية:-**

تهدف إلى ربط العلاقة بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جانب والصناعات الكبيرة من جانب آخر عن طريق التعاقد من الباطن أو المناولة الصناعية مما يؤدي إلى تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتصبح مورد للمواد الخام وقطع الغيار للمؤسسات الكبيرة.

#### **9-التعاون مع الشركات متعددة الجنسيات:-**

نظرا لأن الشركات متعددة الجنسيات تتمتع بقدر وافر من الدعم الفنى والمالى والتقنية العالمية مما يتطلب قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من هذه الشركات مستقبلا بالحصول على معونات فنية وتكنولوجية لتنمية قدرتها التنافسية، إضافة إلى فتح أسواق خارجية، ومن أمثلة هذه الشركات (شركة BTMK,IBM ) وأخرى<sup>(1)</sup>.

---

(1) حسن عثمان السمانى، مرجع سابق ذكره، ص ص: 126-128.

## المبحث الأول

### نظرة عامة على المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة:

يقتضى الامر لتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية تشجيع وتدعيم المشروعات الصغيرة الحديثة وتقديم الخدمات الأساسية لها من خلال أجهزة متخصصة ولزامة لحماية ودفع هذا القطاع والتغلب على المشاكل والصعوبات التي تعوق انطلاقه وبالتالي فإن من الضروري دراسة وتجميع المشاكل والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة وذلك لمحاولة الوصول إلى حلول ايجابية لها، ويعتبر التعرف على المشكلات التي تواجهها المشروعات الصغيرة عموماً في البلدان النامية أمر ضرورياً حتى يمكن التصدي لمعالجة هذه المشاكل ويمكن القول بصفة عامة أن تلك المشكلات إنما ترجع إلى كونها صغيرة أى أنها غالباً ما تنشأ ويرتبط مصيرها بمصير فرد واحد بمعنى أن هذه المشروعات عادة ما تكون على عائق فرد واحد غالباً ما يقترن بالندرة النسبية في رأس المال المشروع والمهارات الفنية والإدارية المتاحة له ويترتب على ذلك عادة تخلق طرق الإنتاج والإدارة وماينجم عن ذلك انخفاض مستوى الانتاجية للمشروع وعدم قدرته على التوسع والنمو، كما تعاني المشروعات الصغيرة عامة من بعض المشكلات التقليدية التي تعوق تلك المشروعات وتعوق ارتفاعها في جميع بلاد العالم تقريباً، وذلك بالإضافة إلى المشكلات الخاصة بكل مشروع من المشروعات ولكن لا بد من ملاحظة أن نوع هذه المشكلات ونطاقها ومداها وكذلك درجة جدتها أو صعوبتها تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحضارية والسياسية الخاصة بكل دولة كذلك لا بد من ملاحظة أن خطورة مشكلات

المشروعات الصغيرة تزداد عادة بالنسبة للمشروعات التى لازالت فى مرحلة الانشاء ولم تبلغ بعد حالة الاستقرار , ونظرا لأن المشروعات الصغيرة عموما تتطلب عادة قدر متواضع من رأس المال والمهارات الفنية والادارية كما أنها توفر فرص طيبة وسهلة للعمالة وتنمية المهارات الفنية والادارية وخاصة فى المناطق الرئيسية التى تتميز بارتباط الفرد بموطنه على الرغم من الندرة لغرض العمل وانتشار البطالة بصورها المختلفة فى هذه المناطق, ونظرا لقدرة بعض المشروعات الصغيرة وخاصة تلك التى تعتمد على الترخيص الحرفى والمهارات الإنسانية على المنافسة فى الأسواق العالمية فان كثير من الدول وعلى الأخص الدول التى فى طور النمو كمصر أن تحاول جاهزة مواجهة مشكلات هذه المشروعات والارتقاء بمستوى كفاءتها الانتاجية حتى يمكنها المساهمة الايجابية لها فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها, لان النظرة التاريخية حول المشروعات الصغيرة تشير إلى ان هذه المشروعات لها تاريخ حافل وذلك منذ بداياتها فى جميع الدول حيث كانت هذه البدايات متواضعة الا أنها نمت وترعرعت حتى أصبحت إمبراطوريات إقتصادية, وخير شاهد على ذلك صناعات بدأت صغيرة ثم تحولت فيما بعد إلى صناعات عملاقة ذائعة الصيت وذلك بسبب مثابرة أصحابها وقادتهم التى غلفها الصبر والتضحية فكان النجاح حليفهم.

### ومن أمثلة ذلك:

- 1- الن جوردون سميث الذى بنى إمبراطورية المعروفة Smithen Dsons من مشروع صغير جدا والذى وبه طاقة بلا حدود لها وقدرة خارقة فى أن يجعل الآخرين يعملون معه من أجل تحقيق اهدافه كما كانوا يرون أن العمل معه متعة لاحدود لها.
- 2- وليام ريتشارد موريس صاحب شركة السيارات الشهيرة الذى كان ميكانيكيا ويمكن أن نضيف إلى هؤلاء (فورد ،كدوب، سيمس وهيا لاشى) الذين حولوا مشروعات صغيرة إلى عملاقة لان أعمالهم كانت بالنسبة لهم طريقة حياة ومنفذا لأمالهم وقدراتهم كما تجسدت فيها سعادتهم ومتعتهم للحياة. وفى إطار ذلك يمكن أن نصنف المعوقات والصعوبات التى تواجه المشروعات الصغيرة سواء كانت داخلية أو خارجية وفق نوعها للآتى:-

### 1-معوقات تمويلية:-

وهى فى مقدمة المعوقات والمشاكل التى تعانى منها المشروعات الصغيرة, والتى تتمثل فى صعوبة وضعف فرص الحصول على التمويل الخارجى المناسب, المتمثل أهمها بصعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية, وكذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة فى المصارف لطبيعة هذه المشروعات

ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة، أما لعدم توفر الضمانات التى تتطلبها تلك المصارف أو الجهة صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط وفترات التسديد، مما يؤدى بالنتيجة إلى ارتفاع تكلفة القروض الخاصة بهذه المشروعات فى غياب البنوك المتخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة أو غياب دعم لحكوى لها، وضعف قدرات البنوك المتوفرة فى مجالات التقييم والإشراف على هذه النمط من المشاريع فضلا عن الصعوبات المالية الذاتية لمشروع من حيث عدم انتظام التدفقات المالية الداخلية الذى يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها<sup>(1)</sup>.

## 2- معوقات إقتصادية:-

وهى المشكلات التى تتعلق بمناخ النشاط الإقتصادى ومناخ الاستثمار بصفة عامة، وتتمثل فى حصول انكماش فى النشاط الإقتصادى أو ركود فى قطاع ما يكون فيه المشروع مرتبطا به، مما يعيق تشغيل المشروع تشغيليا إقتصاديا يضمن تحقيق أقصى معدل الربح بأقل تكلفة، وعدم اهتمام الحكومات بصغار المنتجين وتقديم الدعم اللازم الذى يحتاجونه لمواجهة حالات الخلل الإقتصادى من ركود وانكماش ويتأثرون به سلبا فى إنتاجهم، إضافة إلى المنافسة التى تسود بين المشاريع الصغيرة أو بينها وبين المشاريع المتوسطة والكبيرة وعدم الاستفادة من حوافز الاستثمار التى تقدم للمشروعات الصغيرة أو المشروع الكبير، والفرص التى تضيع على المشروعات الصغيرة مقارنة بتلك التى تتمتع بها المنشآت الكبيرة من إقتصاديات ووفورات الحجم الكبير كذلك<sup>(2)</sup>.

## 3- معوقات تسويقية:-

وتقسم بدورها إما تسويقية خارجية متعلقة بالعوامل الخارجية التى تؤثر على السياسة التسويقية للمنشأة وتتمثل فى تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية ولتقليده للنمط الغربى فى الاستهلاك أو ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة، وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية، ولما انخفاض حجم الطلب فى السوق المحلى عموما، لان المشكلة ليست فى الإنتاج وإنما فى تسويق الانتاج المنافس حتى فى السوق المحلية وهذا ما يخشى على المشروعات الصغيرة منه، كعامل فى اختفائها تدريجيا من السوق نتيجة ضعف قدرتها على المنافسة فى ظل نظام العولمة السائد حاليا، أو معوقات تسويقية

(1) عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2009م) ص: 50.

(2) الربيع، فلاح خلف، دراسة تحليلية لمشروعات مشكلات تمويل المشروعات الصغيرة (ليبيا، جامعة عمر المختار، 2006م) ص 7,8.

داخلية ناجمة عن إهمال المشروعات الصغيرة بالجانب التسويقي في نشاطها , حيث أن دراسة السوق ودراسة العوامل الأخرى التي تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل عرض من السلع أو الخدمات المطروحة, لا تلقى الاهتمام الذى تستحقه من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة أنفسهم وذلك نتيجة لضعف الاهتمام بالبحوث التسويقية أو نقص المعلومات عن السوق بشكل عام والدراسات عن الطلب المتوقع بشكل خاص, أو نقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين , أو ضعف خبرتهم ومعرفتهم للمفهوم الحقيقى للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع, كما أن غياب التعاقد من الباطن فى مجال العقود والمنافسات وغياب التكامل بينها وبين المشروعات الكبيرة, وقصور قنوات وشبكات التسويق مع غياب الشركات المتخصصة فى مجال التسويق, فضلا عن ضعف القدرة التنافسية والتصديرية مع المنشآت الكبيرة فيما يخص الأسعار والنوعية والكمية يجعل المشروعات الصغيرة تواجه تحديا كبيرا في بقائها واستمرارها.

#### **4- معوقات إدارية:-**

على الرغم من أن المشروعات الصغيرة تعتبر المستقطب الأساسى لرواد الأعمال, وفرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع كمبادرة لديه مهارة وملكية فى الأداء التسويقي إلا أن هؤلاء هم قلة قياسا إلى الكم الكبير للمشروعات الصغيرة حيث تقتصر هذه المشروعات للإدارة الصحيحة والخبرة فى العديد من المجالات كالأعمال الحسابية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها, وغالبا ما ينجم ضعف الكفاءة الإدارية كنتيجة لضعف المؤهلات والخبرات لأصحاب المشاريع الصغيرة وبسبب مركزية اتخاذ القرارات واعتماد نمط المدير المالك غير المحترف حيث فى الغالب تعزى مسئولية جميع المهام الإدارية إلى وحدة تخصيص واحد, فضلا عن عدم وجود تنظيم أدارى داخل أوعدم نضوج السياسة الإدارية المتبعة فى المشروعات الصغيرة, إضافة إلى غياب الجهات المختصة للتأهيل وتدريب هذه الكوادر<sup>(1)</sup>.

#### **5- معوقات فنية:-**

والتي أهمها تلك التى تبدأ بمشكلة اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع حيث نجدها غالبا ما تتم باختيار غير مناسب ومدرّوس, مما يكتب لكثير من المشاريع بعد فترة ليست بطويلة عدم الاستمرار والفشل أو محاولة التغيير إلى نشاط آخر, ثم تليها مشكلة الحصول على المساحة والموقع المناسب لإنشاء المشروع, إلى صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج وعلى وجه الخصوص إذا كانت تعتمد على المواد الأولية المستوردة, وتتنضح هذه المشكلة بسبب ارتفاع أسعار الاستيراد وصعوبة الحصول على

(1) عمر لبيب عطية ,هالة, إدارة المشروعات الصغيرة فى الوطن العربى, المنظمة العربية للتنمية الإدارية(مصر, 2003م) ص:38.



كميات قليلة نسبيا والسبب فى هذا أن موردى مدخلات الإنتاج يجدون التعامل فى المنشآت الكبيرة ايسر وارخص وأكثر امانا من التعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى صعوبة تدبير مستلزمات الإنتاج الأخرى مثل الطاقة الكهربائية ونقص العمالة المؤهلة أو عدم ملائمة خصائص العمالة المتوفرة من حيث المهارات والتعلم لاحتياجات المشروعات، إضافة الى ضعف برامج تدريب وتأهيل العمالة وارتفاع نسبة دوران الدد العاملة، ويعود سبب عدم وفرة العمالة المناسبة أيضا إلى تحيز العمال للعمل لدى المنشآت الكبيرة سيما الحكومية بسبب عامل الأمان والامتيازات الأخرى التى يحصلون عليها من تقاعد وضمان اجتماعى وغيرها، وصولا إلى ضعف ضبط الجودة والسيطرة على النوعية بسبب استعمال آلات وأجهزة بسيطة غير متطورة فى الغالب فى المشروعات الصغيرة.

## **6- معوقات تنظيمية وتشريعية:-**

بدءاً من تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المشروعات الصغيرة ، وصعوبة الحصول على التراخيص الرسمية لها حيث تعاني المشروعات الصغيرة من مشكلة تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الاقتصادية والصحية والضمان الاجتماعى، الدوائر الضريبية والجمركية، دوائر المواصفات والمقاييس وغير ذلك) وانتهاء الى غياب التنسيق بين هذه الجهات النازمة للمشروعات الصغيرة فى حال وجدت بالإضافة الى السياسات الحكومية المتحيزة لصالح المنشآت الكبيرة والمتمثلة بأنظمة الحوافز والتسهيلات والدعم، فنجد أن الأنظمة القائمة والقوانين واللوائح المطبقة فى العديد من البلدان وخاصة فى البلدان النامية تتميز المنشآت الكبيرة على حساب المنشآت الصغيرة وقد تعمل بعض التشريعات بحرمانها للمنشآت الصغيرة من هذه الامتيازات إلى دفعها للخروج عن القانون والعمل فى إطار القطاع غير المنظم بعيدا عن رقابة الأجهزة الحكومية وعن القوانين سواء تلك المتعلقة بحقوق العمال أو قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية<sup>(1)</sup>.

## **7- تحدى العولمة:-**

تضع التحولات الجارية على الصعيد العالمى نتيجة لظاهرة العولمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أمام

تحديات كبيرة تتمثل بالآتى :-

### **• تحدى التكتلات الاقتصادية:-**

(1) فاروق غنيم، احمد، المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمتلين ومستخدمين لحقوق المؤلف(واشنطن ، بحث منشور ، مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2006م) ص:2,3.

سينجم عن النظام العالمى الجديد خلق تحالفات إقتصادية وسيعزز من توجه العديد من الدول صوب التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء والاستمرار مما سيقود إلى تأجيج درجة المنافسة بين تلك التكتلات الاقتصادية والأمر الذى سينعكس بدوره على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

#### • تحدى الإصلاح الاقتصادى:-

تبنت أغلب الدول سياسة تحرير الأسواق والانفتاح على العالم الخارجى, كما قامت بتشجيع الاستثمار الأجنبى للدخول فى المشاريع الاقتصادية الوطنية , وشرعت القوانين التى تنظم عمله, كما تبنت برامج لخصخصة المؤسسات الحكومية وتحويلها إلى مؤسسات خاصة, وكل ذلك يطلب إعادة هيكلة قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يكفل قدرته على التفاعل مع البرامج والخطط التنموية ومساهمة فى استحقاقات إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادى.

#### • تحدى ثورة المعلوماتية:-

تشير الدلائل على أن سمة القرن الحادى والعشرين هى المعلوماتية , وتؤكد أبحاث البروفيسور رومر بأن المعلومات ستشكل عنصرا إنتاجيا جديدا سيتفوق على عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية العمل ورأس المال والأرض والتنظيم وستصبح العنصر الحاسم فى النمو الاقتصادي الحديث, ما يضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة بقصد توسيع وتطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها.

#### • تحدى التنافسية العالمية:-

سيقود الانفتاح على العالم الخارجى ورفع القيود أمام حركة التجارة الدولية إلى تزايد المنافسة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يستدعى إنطلاق روح الإبداع والتطوير والحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المتقدمة كى تستطيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة فى الدول النامية غزو الأسواق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من غزو الصناعات الأجنبية<sup>(1)</sup>.

---

(1) وليد زكريا هيام, فرص نجاح المشاريع الصغيرة فى ظل العولمة , (مجلة آفاق اقتصادية العدد(100) ديسمبر 2004م), ص:78.

## المبحث الثانى

### المشاكل والمعوقات التمويلية التى تواجه المشروعات الصغيرة

#### اولاً : المشاكل:

تحتاج المشروعات الصغيرة إلى نوعين من الاحتياطات التمويلية أولهما ما يتعلق بتمويل الأصول الثابتة وذلك بغرض اقتناء الأصول اللازمة لمباشرة العمليات الإنتاجية المختلفة كالأراضى والمباني والآلات والمعدات، وثانيهما ما يتعلق بتمويل رأس المال العامل وذلك بغرض مقابلة متطلبات التكوين السلعى واحتياجاتها النقدية اللازمة للتشغيل ولكن لم تستطيع مؤسسات التمويل خاصة البنوك التجارية أن تقوم بالدور المأمول فيما يتعلق بتزويد المنشآت الصغيرة باحتياجاتها التمويلية وذلك نظراً للعديد من الاسباب منها:-

\* إن قانون البنك المركزى وكذا تعليمات البنك المركزى المصرى لم تتضمن اية معاملة تفصيلية للمشروعات الصغيرة سواء فى سعر الفائدة او فترات السداد وكذا من ناحية الضمانات المطلوبة.

\*بالإضافة إلى ذلك نجد أن القروض الممنوحة للمنشآت الصغيرة لاتحقق هامش الربح الكافى والذى لا يشجع البنوك على التعامل معها.

\*وكذلك ضعف خبرة المنشآت الصغيرة فى مجال إدارة الأعمال كذلك عدم الدراية الكافية لأساليب التسويق يجعل نشاط هذه المنشآت المهنية عرضة للتغلبات والتذبذبات مما يؤدى إلى ضعف قدرة هذه المنشآت على الوفاء بالتزاماتها المالية من قبل البنك.

\*والأهم عدم سلامة الهيكل التمويلى للمنشأة الصغيرة فغالبا مايكون رأس المال المدفوع الظاهر بالميزانية بالغ الضالة (وذلك تحسبا) للمسائل الضريبية ويقع على البنك مسئولية معاونة العميل فى إعداد البيانات اللازمة لاستيفاء طلب القروض وتقدير قيمة الأصول الحقيقية للمشروع وإعداد ميزانية تعبر عن الواقع الفعلى للعميل، وهذا ما يضيف الكثير الى الأعباء المالية والإدارية للبنك.

\* كذلك مطلوب من البنك متابعة الميزانية لاستخدامات القرض لتأمين حقوق البنك والتعرف على خطوات سير المشروع لإمكان التنبؤ المبكر بالمشاكل والاختناقات التي يتعرض لها المشروع والمعاونة في وضع الحلول تجنباً لتعثر العمل وعمليات المتابعة هذه لا تزيد من التكاليف والاعباء على البنك<sup>1</sup>.

## **المشاكل التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة:-**

### **1- مشكلة ضعف القروض والائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي:-**

كشفت الدراسات والمعلومات عن وجود مستثمرين صغار يبحثون عن مصادر تمويل مناسبة وهناك أيضا اعداد كبيرة من الحرفيين وأصحاب المشروعات الصغيرة القائمة والافراد ذوى الخبرة الفنية والحافز الشخصى يجدون مشقة كبيرة فى ظل الأوضاع الراهنة فى الحصول على التمويل اللازم لهم، والذي كثيرا ما يتجاوز بضعة عشرة آلاف من الجنيهات، فى نفس الوقت الذى تتزايد حاجة المشروعات الى القروض المصرفية والائتمان الممنوح نجد البنوك لاتقبل بالدرجة الكافية على إتاحة هذا النوع من التمويل للمشروعات الصغيرة، ومازالت القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من البنوك التجارية تكاد تكون محدودة ومتفرقة وان بنوك الاستثمار والأعمال تفضل أن تقدم القروض والتسهيلات للقطاع التجارى والقطاعات والمشروعات التى تعود عليها بفائدة أكبر من أن تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة وبالتالي فإن النسبة الغالبة من المستثمرين المستفيدين من حجم التمويل متاح من بنوك الاستثمار والأعمال هم مستثمرين من الأحجام الاقتصادية الكبيرة.

### **2- مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة با لعملات الأجنبية وبالقروض الدولية:-**

من الواضح أن المشروعات الصغيرة تحصل على تمويل محدود با لاقتراض والتسهيلات من كل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال وبنك التنمية ويترتب على ذلك أن تلك المشروعات تحتاج لتمويل أجنبى للحصول على المعدات الرأسمالية كا لآلات والعدد والمعدات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة، ويتوفر لدي بعض من العاملين با لخارج أرصدة من العملات الأجنبية تستخدم فى التمويل، ولكنها ليست بالدرجة الكافية , كما أن المشروعات الصغيرة المشتركة عادة ما تعتمد على الشريك العربى أو الأجنبى فى توفير العملات الأجنبية اللازمة إلا أن الصناعات الصغيرة التصديرية لاتواجه مشكلة توفير إحتياجاتها من العملات الأجنبية فالصادرات السلعية تمول الآلات والمعدات الجديدة المستوردة ورغم ذلك فإن المشروعات الصغيرة تواجه مشاكل عديدة عند التصدير، ويضاف إلى ذلك أيضا أن فرص التمويل بالاقتراض عن

<sup>1</sup> حسن عثمان السمانى، مصدر سابق ذكره ، ص: 76

طريق البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهيئة التنمية الدولية وهيئة التنمية والمعونة الأمريكية AIO هي فرص ليست كبيرة<sup>(1)</sup>.

### 3- مشكلة صعوبة الحصول على البدائل التمويلية الأخرى:-

إذا فشل المستثمر في المشروعات الصغيرة في الحصول على التمويل بالاقتراض من البنوك يكون قد استنفذ فرص التمويل من القطاع المصرفي بالإضافة إلى صعوبة التمويل الذاتي برأس المال أو المشاركة وتشير تجارب المشروعات الصغيرة إلى أن هناك صعوبات عديدة في تمويل هذه المشروعات من البدائل التمويلية الأخرى وهذا الوضع يحتاج إلى تعديل السياسات النقدية والسياسة الضريبية لتشجيع تلك المشروعات والقطاع الخاص لفتح أسواق التصدير الدولية أمام منتجات المشروعات الصغيرة وهي مشكلة في حد ذاتها كبديل أخرى لتمويل تلك المشروعات، بل هناك صعوبات أكثر حدة في البدائل التمويلية الأخرى.

### 4- غياب التنسيق في المعروض من القروض المصرفية وضعف المنظومة المعلوماتية:-

حيث تكشف العديد من الدراسات والمعلومات المتاحة عن الملاحظات التالية:

- 1- لا يوجد تنسيق بين جانب العرض من القروض المصرفية وغير المصرفية المقدمة للمشروعات الصغيرة.
- 2- هناك فاصل بين جانب العرض من القروض المصرفية وجانب الطلب على القروض المصرفية.
- 3- لا توجد قاعدة بيانات حقيقية ولانظام معلومات متكامل للمشروعات الصغيرة يساعد على تدعيم قرارات الإقراض والإقتراض.
- 4- نقص الخبرة المصرفية للمشروعات الصغيرة مما يضعف من القرار الإقتراض وسوء أوعدم فهم السياسة النقدية وأدواتها.
- 5- لا تراعى السياسة النقدية المشروعات الصغيرة من حيث حجم القروض المخصصة والمخططة للمشروعات الصغيرة حسب النوع والموقع الجغرافي وأسعار الفائدة.
- 6- مشكلات تمويلية أخرى:-

- عزوف البنوك عن إقراض المشروعات الصغيرة لارتفاع درجة المخاطرة.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ذكره ،ص ص: 43-47.

- مطالبة المشروعات الصغيرة بضمانات كبيرة (عينية) لا تتوفر لدى أصحاب هذه المشروعات.
- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض لتعويض ارتفاع المخاطرة.
- الإضرار إلى اللجوء إلى مصادر تمويل ذاتية وبالتالي المعاناة من نقص رأس المال ويساعد على مضاعفة تلك المشاكل أن خبرة أصحاب المشروع الإدارية في تقدير الاحتياجات التمويلية محدودة وبالتالي فهو يبدأ في تقديره مبلغ معين ثم يكتشف بعد فوات الأوان أن استكمال المشروع يحتاج إلى أضعاف ذلك وهذا يزيد الأمور تعقيدا.
- عدم تحمس البنوك لإقراض المشروعات الصغيرة لصغر حجم معاملاتها مع تكلفة هذه المعاملات من أعباء إدارية على البنوك.
- غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال محدودة وغير كافية لتنمية المشروعات الصغيرة.
- عدم مراعاة السياسة النقدية لأوضاع المشروعات الصغيرة بصفة عامة.
- طول إجراءات منح القروض<sup>(1)</sup>.

#### ثانياً: معوقات وتحديات المشروعات الصغيرة:

##### أ- بيئة ومناخ العمل ومن أهم معوقاتها:

- \* ضعف مفاهيم العمل الحر والارتقاء للوظيفة الحكومية في الدخل وكسب العيش.
- \* ضعف الخبرة والوعي المصرفي والقدرة الادارية لدى اصحاب المشروعات الصغيرة.
- \* انعدام ثقافة السوق ونمط التفكير واعتماد المحاكاة والتقليد.
- \* ضعف القدرة التنافسية للمنتج المحلي بسبب تدني النوعية وارتفاع تكلفة الانتاج مقارنة بالمستورد من السلع المماثلة .
- \* ضعف الانتاج والانتاجية بسبب عدم توفر مدخلات الانتاج ومستلزمات الانتاج واستخدام التقنية الحديثة في الانتاج .
- \* انحياز القوانين المنظمة للعمل والاستثمار سلبا تجاه المشروعات الصغيرة (تطبيق الحد الأدنى للاجور، مظلة الضمان الاجتماعي، الاعفاءات الضريبية).
- \* عدم توفر الاطر القانونية لتحديد الحقوق والواجبات والملكيات.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ذكره ص ص: 76-80.

\*ضعف البنى التحتية المساعدة لقيام المشروعات الصغيرة مما يؤدي لارتفاع الراسمالية وتقليل عوائد الاستثمار.

#### ب- التمويل:

هناك عدة صعوبات وتحديات خاصة بالتمويل وهي:

\*عزوف البنوك عن تمويل المشروعات الصغيرة لارتفاع درجة مخاطر الاستثمار فيها.

\*مطالبة المشروعات الصغيرة بضمانات كبيرة (عينية) قل ان تتوفر لاصحابها مع التكلفة العالية لاثباتها ورهنها.

\*ارتفاع هوامش الارياح مقارنة بمعدلات عوائد الاستثمار في المشروعات الصغيرة (مؤشر هامش الارياح 10% حسب سياسة بنك السودان التمويلية).

\*عدم تحمس جل البنوك للتمويل الصغير لصغر حجم المعاملات مقارنة بالتكلفة الادارية على البنوك وبالتالي تحيزها للمشروعات الكبيرة.

\*محدودية السقوف التمويلية للمشروعات الصغيرة 10% من سقف كل بنك حسب سياسة بنك السودان التمويلية.

\*طول اجراءات منح التمويلات الصغيرة (رخص، تعاقدات، اثبات، ضمانات)<sup>(1)</sup>.

إذا من أهم الاسباب الحقيقية وراء ضعف مساهمة المؤسسات المالية الموجه الى تمويل المشروعات الصغيرة وهي تتمثل فى الاتى:

- 1- ضعف رأس مال المؤسسات المالية.
- 2- سوء الادارة بالمشروعات الصغيرة.
- 3- ضعف الضمانات المقدمة للمؤسسات المالية.
- 4- وجود تعثر مالى كبير لدى المشروعات الصغيرة التى تم تمويلها من قبل.
- 5- عدم وجود تنظيم نقابى يمثل أصحاب المشروعات الصغيرة.
- 6- سياسات البنك المركزى لاتشجع تمويل المشروعات الصغيرة.

---

(1) مشاعر عوض ادريس ، مصدر سابق ذكره ، ص ص : 28-29.

## المبحث الثالث

### المخاطر التي تواجه المشروعات الصغيرة

يمكن تقسيم المخاطر التي تواجه المشروعات الصغيرة الى ثلاثة اقسام هي:

اولا المخاطر الداخلية :

يتعرض المشروع الصغير الى العديد من المخاطر الداخلية التي تتعلق بنقص الخبرة منها :

1-نقص الخبرات الفنية.

2-نقص المهارات الادارية.

3-نقص المهارات التنظيمية.

4-نقص الخبرات بالبات السوق.

5-عدم الفصل بين الموارد الشخصية وموارد المشروع.

ثانياً: المخاطر الخارجية:

كذلك يتعرض المشروع الصغير الى العديد من المخاطر الخارجية التي تتعلق بعدم

اختبار المنتج الجديد ومنها:

1-عدم اختبار تقبل السوق للمنتج.

2-عدم التعرف على قنوات التسويق المتاحة.

3-قلة المعرفة بالموردين.

4-قلة المعرفة بالمشروعات المكملة والمغذية.

5-قلة المعرفة باللوائح والقوانين.

6-عدم القدرة على التعامل مع جهات التمويل .



- 7- عدم الالمام بمستويات الجودة المقبولة.
- 8- قلة المعرفة بسوق العمل والموارد البشرية المتاحة .
- 9- انعدام الثقة مع العملاء والموردين .

ثالثاً: المخاطر التي تواجه المشروعات الصغيرة المتعلقة بصغر حجم المشروع.  
بالإضافة الى ما تواجهه المشروعات البادئة تواجه المشروعات الصغيرة العديد من  
المخاطر المتعلقة بصغر حجم المشروع وقدراته المحدودة ومنها:

- 1- سوء اختيار المشروع.
- 2- عدم وجود تخطيط او نظرة مستقبلية .
- 3- عدم وجود خطط لمواجهة الازمات .
- 4- عدم القدرة على مواجهة تقلبات السوق.
- 5- استخدام معدات اقل جودة .
- 6- استخدام عمالة اقل كفاءة.
- 7- استخدام مواد خام اقل جودة.
- 8- عدم القدرة على مراعاة وتطبيق احتياطات السلامة.
- 9- عدم تفهم اهمية التسويق والدعاية.
- 10- عدم الاهتمام بتتمية وتدريب العاملين<sup>(1)</sup>.

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ذكره ، ص: 97 .

## المبحث الأول

### تحليل البيانات

#### تمهيد:

تمويل المشروعات الصغيرة في الوقت الحاضر من الاهمية بمكان وذلك من اجل تحسين المستوي الاقتصادي ورفع دخول الافراد الذي يؤدي الى الاصلاحات الاقتصادية وهي الاهداف الاساسية التي تعمل من اجلها الدول ولكن لهذا التمويل مخاطر تتمثل في التعثر المالي الذي يصاحب عدم ايفاء المؤسسات المالية بالتزاماتها تجاه الغير لهذا جاءت الدراسة احصائية قياسية لمعرفة حجم التمويل ونسبة التعثر حتى يتم تلافي المخاطر التي تصاحب عملية التمويل.

#### بناء نموذج المشروعات الصغيرة:

يعرف النموذج الاقتصادي القياسي على انه مجموعة من العلاقات الاقتصادية وتوضع عادة بشكل رياضي مستندة على النظرية الاقتصادية وتسمى المعادلة او مجموعة المعادلات التي تشرح سلوكية او ميكانيكية هذه العلاقة التي تبين عمل اقتصادي او قطاع معين بالمعادلات الهيكلية، ويهدف النموذج الى تبسيط الواقع الاقتصادي من خلال بناء نموذج لايحتوي على جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها بل يتضمن العلاقات الاساسية بها ليستخدم كأداة في عملية التنبؤ وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة او المقترحة ثم استخدامها في عملية تحليل الهياكل الاقتصادية.<sup>(1)</sup> ويتكون من عدة مراحل:-

---

(1) طارق الرشيد، وسامية محمد، سلسلة الاقتصاد القياسي بإستخدام برنامج ال Eviews، نموذج المعادلة الواحدة(السودان ،بدون دار نشر، 2010م) ص:7

## 1.مرحلة توصيف النموذج:-

وهي صياغة العلاقات الاقتصادية في صورة رياضية حتي يمكن قياس معاملاتها.

### اولا:- تحديد المتغيرات :-

أ.المتغير التابع (Dependent Variable).

1. حجم التمويل.

وهو إجمالي المبالغ التي يتم بها تمويل العملاء.

ب.المتغير المستقل(In Dependent Variable)

1. نسبة التعثر:-

المقصود بها عدم المقدرة على سداد التمويل.

ج.المتغيرات العشوائية (Random Variable):-

هي المتغيرات التي تتولد قيمتها بفضل عوامل عشوائية وبالتالي فحكمها احتمالي اي ان المتغير العشوائي عبارة عن حد الخطأ والذي يمثل علاقة المتغيرات التي تؤثر على النموذج ويصعب اخذها في الاعتبار وتتمثل في ( $u$ ).

### ثانيا :- تحديد الشكل الرياضي للنموذج:-

يقصد بالشكل الرياضي عدد المعادلات التي يحتويها ودرجة ،خطية النموذج والنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق ولكن قد تقدم بعض المعلومات التي تقيد في تحديد ملامح الشكل الرياضي للنموذج والإقتصاد القياسي هو الذي يقوم بتجربة عدة أشكال رياضية حتي يحصل على الشكل الأكثر معقولة من الناحيتين الاقتصادية والأحصائية.

وفيمايلي النموذج البسيط المقترح لدراسة حجم التمويل في السودان :

$$FINC = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 R + u$$

حيث:

FINC تمثل حجم التمويل

R تمثل نسبة التعثر

ثالثا:- تحديد الاشارات المسبقة للمعالم وفقا للنظرية الاقتصادية:-

-يتوقع ان تكون اشارة حجم التمويل الذاتي موجبة  $\hat{B}_0 > 0$

-يتوقع ان تكون اشارة معامل نسبة التعثر سالبة  $\hat{B}_1 < 0$

توجد علاقه عكسية بين نسبة التعثر وحجم التمويل، اي كلما زادت نسبة التعثر قل حجم التمويل.

## 2.مرحلة التقدير:-

تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى وعن طريق برنامج الspss والذي يعني بالعربية الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية،وعليه يمكن التعبير عن أفضل نموذج لحجم التمويل.

$$\text{Log}(FINC) = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 \log(R)$$

جدول رقم (4-2) يوضح نتائج التقدير:-

| Variable    | Coefficient | T statistic | Sig   |
|-------------|-------------|-------------|-------|
| $\hat{B}_0$ | 5.258       | 17.641      | 0.000 |
| $\hat{B}_1$ | 0.387       | 0.668       | 0.534 |

إعداد الباحث: بإستخدام برنامج الspss.

## 3-مرحلة الفحص:-

$$\log(FINC) = 5.258 + 0.387 \log(R)$$

1.الفحص الاقتصادي وفقاً للإشارات المسبقة للمعالم:-

- اشارة معامل حجم التمويل الذاتي موجبة وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية .

- اشارة معامل نسبة التعثر موجبة وهي غير مطابقة للنظرية الاقتصادية التي نفترض وجود علاقة عكسية بين نسبة التعثر وحجم التمويل وقد يعزى ذلك لقلّة بيانات السلسلة الزمنية أو عدم ارتباط التمويل بالتعثر في بنك الشمال الإسلامي.

2.مرحلة الفحص الاحصائي:-

1/معامل التحديد (القوة التفسيرية للنموذج):-

العلاقة السببية يدل اختبار t عدم وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل (التعثر) والمتغير التابع (حجم التمويل) وذلك من خلال قيمة مستوى المعنوية وهي (0.534) أكبر من مستوى المعنوية 5%.  
2/معامل ارتباط المتغيرات:-

اختبار جودة التوفيق يدل اختبار جودة التوفيق انخفاض القوة التفسيرية للمتغير المستقل (التعثر) على المتغير التابع (التمويل) حيث بلغ معامل التحديد  $R^2 (0.08)$  كما موضح في ملحق رقم (2) ص 61 . وهذه النسبة تدل على أن التعثر يفسر التغيرات في حجم التمويل بنسبة 8% والباقي 92% هي عبارة عن أثر المتغيرات الأخرى وهذه دلالة على عدم جودة توفيق العلاقة بين التعثر وحجم التمويل.

3/ تحليل التباين (ANOVA) :-

$$F\text{-statistic}=0.446$$

$$\text{sig (F\_ statistic)}=0.534$$

بما أن قيمة ال (sig) أكبر من مستوي المعنوية 5% هذا يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل القائل بأن الإنحدار معنوي وهذه دلالة على وجود عدم علاقة بين المتغير المسقل (R) والمتغير التابع (FINC).

3/ معنوية المعالم: \_

tB<sub>0</sub>:

بما أن قيمة ال (sig) للمعلمة الثابت أقل من مستوي المعنوية 5% هذا يعني أن الثابت معنوي .

tB<sub>1</sub>:

بما أن قيمة ال (sig) ل (B<sub>1</sub>) أكبر من مستوي المعنوية 0.5 هذا يعني أن متغير نسبة التعثر غير معنوي اي أنه لا توجد علاقة سببيه ذات دلالة إحصائية بين نسبة التعثر وحجم التمويل.

### مناقشة نتائج التحليل: -

1. وجود علاقة طردية بين نسبة التعثر وحجم التمويل.

من نتائج الدراسة معامل نسبة التعثر موجب وهو مخالف للنظرية الاقتصادية التي تفترض وجود علاقة عكسية بين نسبة التعثر وحجم التمويل، كما بلغت قيمة معامل التحديد القوة التفسيرية (0.082) وهذا يعني ان نسبة التعثر يفسر ما نسبته 8% في التغيرات التي تحدث في حجم التمويل والباقي 92% يرجع تفسيرها الي اثر المتغيرات الأخرى الغير مضمنة في النموذج. كما بلغت قيمة مستوي المعنوية ( t B<sub>1</sub> ) (=0.534) وهي أكبر من مستوي المعنوية 0.05 ويتضح من بيانات البحث على عدم وجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين نسبة التعثر وحجم التمويل.

## المبحث الثاني مناقشة الفرضيات:

### الفرضية الأولى:

- هناك علاقة عكسية بين نسبة التعثر وحجم التمويل:  
بعد التحليل تبين ان هناك علاقة طردية ما بين حجم التمويل ونسبة التعثر المالى من خلال النموذج المقدر ص(53).

ومن هنا تبين عدم اثبات هذه الفرضية.

### الفرضية الثانية :

- مساهمة المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة ضعيفة (منحرفة)  
اتضح للباحث ان هناك نسبة 12% من المحفظة الاجمالية لكل مصرف للعام 2013م للتمويل الأصغر ومتناهى الصغر وذى البعد الاجتماعى, ولكن بلغت نسبة التنفيذ الفعلى 5% من اجمالى التمويل المصرفى خلال العام 2013م كما موضح بملحق رقم(3), ممايعنى ان هذه النسبة اقل من النصف اى ان مساهمة المؤسسات المالية لتمويل المشروعات الصغيرة ضعيفة وهذا يؤكد صحة الفرضية.

## المبحث الثالث

### النتائج والتوصيات

اولا: النتائج:- من خلال ادبيات البحث والتحليل الاحصائي والقياسي توصل الباحث الى الاتي:

1- هناك علاقة طردية ما بين حجم التمويل ونسبة التعثر المالي.

2- مساهمة المؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة ضعيفة.

ثانياً: التوصيات:-

بعد مناقشة الفرضيات والتوصل الى نتائج البحث يوصي الباحث بالاتي:

1-على المستفيدين من التمويل للمشروعات الصغيرة ان يوظفوا مبلغ التمويل في المشروعات ذات العائد الاقتصادي السريع حتى يتلافوا مشكلة التعثر المالي.

2-على المؤسسات المالية المنوط بها عملية التمويل الاصغر ان ينفذوا سياسات البنك المركزي بالصورة السليمة وفي الوقت المناسب حتى لا يتضرر المستفيدين من التمويل الاصغر .

## قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع :

1. الربيع, فلاح خلف, دراسة تحليلية لمشروعات مشكلات تمويل المشروعات الصغيرة, جامعة عمر المختار, ليبيا, 2006م.
2. الصديق طلحة محمد رحمه, التمويل الاسلامى فى السودان التحديات ورؤى المستقبل, دار النشر شركة مطابع السودان المحدودة 2006 م .
3. الأسرج حسين عبد المطلب, تأثير الاتحاد الجمركى العربى على الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية وزارة التجارة والصناعة المصرية, مصر, 2007م
4. حسن عثمان السمانى, المشروعات الصغيرة وأثرها فى التنمية الاقتصادية بالدول النامية, الخرطوم, شركة مطابع السودان للعملة المحدودة , 2011م .
5. زيدان رامى تفعيل دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى عملية التنمية , دراسة حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى سوريا, بحث غير منشور , جامعة دمشق , 2005م.
6. زياد رمضان, محفوظ جودة, إدارة مخاطر الائتمان, دار النشر الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات, الطبعة الثانية 2010م.
7. صالح جبريل حامد احمد, التمويل الاصغر في السودان المفهوم والنماذج والتطبيقات الجزء الأول, الخرطوم شركة مطابع السودان للعملة المحدودة, 2010م.
8. صبري خليفة, ورقة عمل الملتقى العربى الثالث للصناعات الصغيرة والمتوسطة, سلطنة عمان 2005م.



9. طارق محمد الحاج ,مبادئ التمويل , دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م.
10. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر(مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات الاسعار الصرف)، الدار الجامعية مصر، 2003م.
11. طارق الرشيد، وسامية محمد، سلسلة اللاقتصاد القياسي بإستخدام برنامج الEviews، نموذج المعادلة الواحدة، بدون دار نشر، 2010م.
12. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية – الإسكندرية، سنة النشر 2009م.
13. عمر لبيب عطية , هالة , إدارة المشروعات الصغيرة فى الوطن العربى، المنظمة العربية للتنمية الإدارة، مصر، 2003م.
14. فاروق غنيم أحمد، المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمتلكن ومستخدمين لحقوق المؤلف، بحث منشور، مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن 2006م.
15. فلاح حسن السيسى، إدارة المشروعات الصيغرية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006م.
16. مساعد محمد احمد وجمال الدين إبراهيم، مخاطر التمويل المصرفى الاسلامى، التجربة السودانية ورقة عمل بنك التضامن الاسلامى، الخرطوم 2001م.
17. محمد شيخون، المصارف الاسلامية دراسة في تقويم المشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي، دار وائل للطباعة والنشر، بيروت الطبعة الأولى، 2002م.
18. وليد زكريا هيام , فرص نجاح المشاريع الصغيرة فى ظل العولمة , مجلة آفاق اقتصادية العدد(100) ديسمبر 2004م.

### ثالثاً : التقارير والرسائل :

1. تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، مخطط إدارة السياسة النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، الطبعة الأولى، الخرطوم 2006م.
2. شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة , ورقة عن تأمين مخاطر التمويل الأصغر.
3. إتحاد المصارف العربية، إدارة الاصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي، التقليدي والاسلامي 2002م.
4. المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب البنك الاسلامي للتنمية، صيغ تمويل التنمية في الاسلام، الطبعة الاولى 1995م.

5. مشاعر عوض إدريس, ماجستير فى الدراسات المصرفية , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , ديسمبر 2007م.
6. موقع كنانة أون لاين, الصندوق المصرى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مصر  
www.kenana online.org

#### رابعاً: المقابلات الشخصية :

- 1- مقابلة مع الدكتور صالح جبريل مدير ادارة المخاطر، بنك الادخار والتنمية الاجتماعية بتاريخ 3-5-2014م.
- 2- مقابلة مع الدكتورة نور الهدى محمد الحسن ، مديرة ادارة المخاطر ، بنك النيلين بتاريخ 15-6-2014م.

### ملحق (1) بيانات دراسة البحث:

جدول رقم (1) يبين حجم التمويل ونسبة التعثر المالي بالجنيه السودانى خلال فترة الدراسة (2007-2013م) :-

| العام | حجم التمويل خلال العام | نسبة التعثر |
|-------|------------------------|-------------|
| 2007  | 1.560.000              | %1          |
| 2008  | 2.098.010              | %0.8        |
| 2009  | 100.000                | %0.44       |
| 2010  | 710.080                | %0.03       |
| 2011  | 299.980                | %2          |
| 2012  | 8.617.280              | %1.9        |
| 2013  | 30.518.810             | %1          |

المصدر: تقرير بنك الشمال الإسلامى 2013م

**ملحق (2) نتائج التقدير باستخدام برنامج الـ Spss.**

Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

| Mode | Variables Entered  | Variables Removed | Method |
|------|--------------------|-------------------|--------|
| 1    | Log R <sup>a</sup> | .                 | Enter  |

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: log FINC

Model Summary

| Mode | R                 | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|------|-------------------|----------|-------------------|----------------------------|
| 1    | .286 <sup>a</sup> | .082     | -.102             | .88729                     |

a. Predictors: (Constant), log R

ANOVA<sup>b</sup>

| Model |            | Sum of Squares | Df | Mean Square | F    | Sig.              |
|-------|------------|----------------|----|-------------|------|-------------------|
| 1     | Regression | .351           | 1  | .351        | .446 | .534 <sup>a</sup> |
|       | Residual   | 3.936          | 5  | .787        |      |                   |
|       | Total      | 4.287          | 6  |             |      |                   |

# Variables Entered/Removed<sup>b</sup>

| Model | Variables Entered  | Variables Removed | Method |
|-------|--------------------|-------------------|--------|
| 1     | Log R <sup>a</sup> | .                 | Enter  |

a. Predictors: (Constant), log R

## Coefficients<sup>a</sup>

| Model        | Unstandardized Coefficients |            | Standardized Coefficients | T      | Sig. |
|--------------|-----------------------------|------------|---------------------------|--------|------|
|              | B                           | Std. Error | Beta                      |        |      |
| 1 (Constant) | 6.258                       | .355       |                           | 17.641 | .000 |
| logR         | .387                        | .579       | .286                      | .668   | .534 |

a. Dependent Variable: log FINC

### ملحق(3) تقرير بنك السودان المركزى

بعد الاطلاع على تقرير بنك السودان المركزى اتضح للباحث ان هناك نسبة 12% من المحفظة الاجمالية لكل مصرف للعام 2013م للتمويل الأصغر ومتتاهى الصغر وذى البعد الاجتماعى, ولكن بلغت نسبة التنفيذ الفعلى 5% من اجمالى التمويل المصرفى خلال العام 2013م, ممايعنى ان هذه النسبة اقل من النصف اى ان مساهمة المؤسسات المالية لتمويل المشروعات الصغيرة ضعيفة .

## ملحق (4) المقابلات

### المقابلات الشخصية

**1-مقابلة مع الدكتور صالح جبريل مدير ادارة المخاطر، بنك الادخار والتنمية الاجتماعية بتاريخ 3-5-2014م.**

- س1: ماهو دور ادارة المخاطر بالمؤسسات التمويلية في تقليل عملية التعثر المالى؟
- ج:بانها تمثل خط الدفاع الأول في حماية حقوق المودعين والدائنين والمساهمين على حد سواء ،وانها اصبحت من الركائز الاساسية لتحقيق السلامة المصرفية وتعزيز الاستقرارالمالى والمصرفي وتعزيز الدور التنافسي وتمكين المصارف من تحقيق اهدافها بكفاءة وفعالية عالية.
- س2: ماهي العقبات التي تواجه برنامج تمويل المشروعات الصغيرة؟
- ج: الكوادر غير مؤهلة بالمستوى المطلوب.
- س3:هل ضعف الضمانات يؤدي الى عدم الحصول على التمويل المطلوب؟
- ج: الضمان هو ضمان المشروع اذا توفرت الثقة للعميل مع وجود النظام المؤسسي المتبع في المؤسسة التمويلية.
- س4: ماهو نوع الضمان الذي يؤخذ من العميل؟

ج: أغلب الضمانات هي ضمان شيك يكون على حسب نوع التمويل مثلاً ضمان يمين يكون من ثلاثة أو خمسة الف ضمان شيك يكون من عشرين الف ، ضمان عقاري يكون من خمسين الف أو أكثر .

## **2-مقابلة مع الدكتورة نور الهدى محمد الحسن ، مديرة ادارة المخاطر ، بنك النيلين بتاريخ 15-6-2014م.**

س1: ماهو دور ادارة المخاطر بالمؤسسات التمويلية في تقليل عملية التعثر المالي؟

ج: دورها الاشرافي اكثر من ان تكون متابعة والتمويل قبل ان يصدق يمر عبرها كما تدرس وتحلل مع توضيح نقاط القوة والضعف بالنسبة للعملية التمويلية بعد تحليل البيانات مما يقلل من عملية التعثر المالي وتحمي موارد البنك من الاهدار وهي المرجعية للبنك المركزي.

س2: ماهي العقبات التي تواجه نشاط المشروعات الصغيرة ؟

ج: تأرجح السوق اي عدم استقرار السوق باحجام بعض البنوك عن التعامل مع المنشآت الصغيرة لارتفاع تكلفة المتابعة الادارية او عدم توفر الضمانات التي تتطلبها البنوك عادة لمنح القروض .

س3: ماهو دور المشروعات الصغيرة في النهوض بالتنمية الاقتصادية؟

ج: ساهمت في التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية وتوظيف المدخرات ومحاربة الفقر وتوفير فرص العمل الاساسية .



